

# الْبَكَرُ الطَّالِعُ

فِي أَنَّ إِذَا ثَبَّتَتْ رُؤْيَةُ الْهَلَالِ فِي أَيِّ بَلَدٍ وَجَبَ عَلَى

بَقِيَّةِ الْبُلْدَانِ الْإِسْلَامِيَّةِ أَنْ تَصُومَ وَتُقَطِرَ بِهَذِهِ

الرُّؤْيَةَ وَلَا عِبْرَةَ بِأَحْتِلَافِ الْمَطَالِعِ



تَأْلِيفُ

الشيخ العلامة المحدث

فوزي بن عبد الله بن محمد الحميدي الأحمري

حَفِظَهُ اللهُ رَوْعًا

دراسة أثرية، منهجية، علمية في أن إذا ثَبَّتَتْ رُؤْيَةُ الْهَيْلَالِ لِدُخُولِ شَهْرِ رَمَضَانَ وَخُرُوجِهِ فِي بَلَدٍ مِنْ بُلْدَانِ الْمُسْلِمِينَ، وَجَبَ عَلَى بَقِيَّةِ الْبُلْدَانِ الْإِسْلَامِيَّةِ أَنْ تَصُومَ وَتُقَطِّرَ بِهِذِهِ الرُّؤْيَةَ وَلَا عِبْرَةَ بِاخْتِلَافِ الْمَطَالِعِ، وَذَلِكَ لِتَوْحِيدِ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ فِي عِبَادَتِهَا كُلِّهَا عَلَى نَهْجِ الشَّرِيعَةِ الْمُطَهَّرَةِ.

وَمَعَهُ:

كَشَفُ الْبُلْدَانِ الَّتِي تَدْعِي أَنَّهَا تُرِيدُ الْوَحْدَةَ، وَالْإِجْتِمَاعَ، وَالْإِلْفَةَ مَعَ بُلْدَانِ الْمُسْلِمِينَ، وَهِيَ كَاذِبَةٌ فِي ادِّعَائِهَا، بَلْ وَتَخَالِفُ الشَّرِيعَةَ الْمُطَهَّرَةَ وَتُصِرُّ عَلَى ذَلِكَ وَتُعَانِدُ، وَتُرِيدُ الْقَضَاءَ عَلَى الْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ فِي أَيِّ فُرْصَةٍ تَجِدُهَا مِنَ الْفُرْصِ؛ وَلَكِنْ هَيْهَاتَ، هَيْهَاتَ.

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٤٦ هـ - ٢٠٢٥



مكتبة

أهل الحديث

مملكة البحرين - قلالي

التويتر: ahel\_alhadeeth@

البريد: ahel.alhadeeth@gmail.com

# الْبَدْرُ الطَّالِعُ

فِي أَنَّ إِذَا ثَبَّتَتْ مُرُوءِيَةُ الْهَيْلَالِ فِي أَيِّ بَلَدٍ وَجَبَ عَلَى

بَقِيَّةِ الْبُلْدَانِ الْإِسْلَامِيَّةِ أَنْ تَصُومَ وَتُفْطِرَ بِهَذِهِ

الرُّوِيَّةِ وَلَا عِدْرَةَ بِاخْتِلَافِ الْمَطَالِعِ



تَأْلِيفُ

الشيخ العلامة المحدث

فوزي بن عبد الله بن محمد الحميدي الأحمري

حَفِظَهُ اللَّهُ رَوْعًا

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

عَوْنِكَ يَا رَبِّ يَسِّرْ

المقدمة

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَ فِي كُلِّ زَمَانٍ فِتْرَةً مِنَ الرُّسُلِ بَقَايَا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، يَدْعُونَ مَنْ ضَلَّ إِلَى الْهُدَى، وَيَصْبِرُونَ مِنْهُمْ عَلَى الْأَذَى، يُحْيُونَ بِكِتَابِ اللَّهِ الْمَوْتَى، يُبَصِّرُونَ بِنُورِ اللَّهِ أَهْلَ الْعَمَى، فَكَمْ مِنْ قَتِيلٍ لِإِبْلِيسَ قَدْ أَحْيَوْهُ، وَكَمْ مِنْ ضَالٍّ تَأْتِيهِ قَدْ هَدَوْهُ، فَمَا أَحْسَنَ أَثْرَهُمْ عَلَى النَّاسِ، وَأَقْبَحَ أَثْرَ النَّاسِ عَلَيْهِمْ!

\* يَنْفُونَ عَنْ كِتَابِ اللَّهِ تَحْرِيفَ الْغَالِيْنَ، وَانْتِحَالَ الْمُبْطِلِيْنَ، وَتَأْوِيلَ الْجَاهِلِيْنَ، الَّذِينَ عَقَدُوا أَلْوِيَّةَ الْبِدْعَةِ، وَأَطْلَقُوا عِنَانَ الْفِتْنَةِ، فَهُمْ مُخْتَلِفُونَ فِي الْكِتَابِ<sup>(١)</sup>، مُخَالَفُونَ لِلْكِتَابِ، مُجْمِعُونَ عَلَى مُخَالَفَةِ الْكِتَابِ<sup>(٢)</sup>، يَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ، وَفِي اللَّهِ، وَفِي

(١) قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «دَرْءِ تَعَارُضِ الْعَقْلِ وَالنَّقْلِ» (ج ٥ ص ٢٨٢): تَعْلِيْقًا عَلَى كَلِمَةِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ هَذِهِ: (هَذِهِ حَقِيقَةُ حَالِ أَهْلِ الْبِدْعِ؛ كَمَا قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي كِتَابِهِ «الرَّدُّ عَلَى الرَّنَادِقَةِ وَالْجَهْمِيَّةِ»: مُخْتَلِفُونَ فِي الْكِتَابِ، مُخَالَفُونَ لِلْكِتَابِ، مُتَّفِقُونَ عَلَى مُخَالَفَةِ الْكِتَابِ). اهـ  
(٢) قَالَ تَعَالَى: «وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِي الْكِتَابِ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ» [البقرة: ١٧٦].

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «بَيَانِ تَلْبِيسِ الْجَهْمِيَّةِ» (ج ٢ ص ٣٠١): (قَدْ جَمَعُوا وَصَفِ الْأَخْتِلَافِ الَّذِي ذَمَّهُ اللهُ فِي كِتَابِهِ، فَإِنَّهُ ذَمُّ الَّذِينَ خَالَفُوا الْأَنْبِيَاءَ، وَالَّذِينَ اخْتَلَفُوا عَلَى الْأَنْبِيَاءِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «دَرْءِ تَعَارُضِ الْعَقْلِ وَالنَّقْلِ» (ج ٥ ص ٢٨٤): (وَأَمَّا قَوْلُهُ: بِأَنَّهُمْ مُتَّفِقُونَ عَلَى مُخَالَفَةِ الْكِتَابِ؛ فَهَذَا إِسَارَةٌ إِلَى تَقْدِيمِ غَيْرِ الْكِتَابِ عَلَى الْكِتَابِ، كَتَقْدِيمِ مَعْقُولِهِمْ، وَأَدْوَابِهِمْ، وَآرَائِهِمْ وَنَحْوِ ذَلِكَ عَلَى الْكِتَابِ، فَإِنَّ هَذَا اتِّفَاقٌ مِنْهُمْ عَلَى مُخَالَفَةِ الْكِتَابِ، وَمَتَى تَرَكُوا الْأَعْتَصَامَ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ؛ فَلَا بَدَّ أَنْ يَخْتَلَفُوا، فَإِنَّ النَّاسَ لَا يَفْصَلُ بَيْنَهُمْ إِلَّا كِتَابٌ مُنَزَّلٌ مِنَ السَّمَاءِ). اهـ

كِتَابِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ، يَتَكَلَّمُونَ بِالْمُتَشَابِهِ مِنَ الْكَلَامِ، وَيَخْدَعُونَ جُهَالَ النَّاسِ بِمَا يُشَبِّهُونَ عَلَيْهِمْ<sup>(١)</sup>، فَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ فِتْنَةِ الْمُضِلِّينَ.<sup>(٢)</sup>

\* فِيهِ رِسَالَةٌ لَطِيفَةٌ أَثَرِيَّةٌ فِي بَابٍ مِنْ أَبْوَابِ الْفِقْهِ السَّلَفِيِّ؛ وَهُوَ وَجُوبُ صَوْمِ شَهْرِ رَمَضَانَ وَخُرُوجِهِ؛ عَلَى جَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ فِي وَجْهِ الْأَرْضِ إِذَا ثَبَّتَتْ الرُّؤْيَا فِي بَلَدٍ مِنْ بُلْدَانِ الْمُسْلِمِينَ.

قُلْتُ: وَهَذَا مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْأَثَرِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا، فَلَمْ تَأْتِ بِمُحَدَّثٍ مِنَ الْقَوْلِ، وَلَا بِمُنْكَرٍ مِنَ الْفِقْهِ، وَقَدْ تَحَرَّيْنَا فِيهِ الْاِقْتِدَاءَ، وَالْاِتِّبَاعَ لِمَا كَانَ عَلَيْهِ سَلَفُ الْأُمَّةِ مِنَ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم، وَالتَّابِعِينَ الْكِرَامِ، وَالْأئِمَّةِ الْفَضْلَاءِ مِمَّنْ جَاءَ بَعْدَهُمْ، وَسَارَ عَلَى طَرِيقَتِهِمْ، وَاقْتَفَى أَثَرَهُمْ.

قُلْتُ: وَقَدْ أَمَرْنَا بِالْاِقْتِدَاءِ بِهِمْ، وَالتَّمَسُّكِ بِمَا كَانُوا عَلَيْهِ فِي الدِّينِ... لِأَنَّهِمْ لَا يُثْبِتُونَ أَحْكَامَ الدِّينِ فِي الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ إِلَّا بِأَدَلَّةٍ مِنَ الْكِتَابِ، أَوْ السُّنَّةِ، أَوْ الْاِثَارِ.<sup>(٣)</sup>

قَالَ الْإِمَامُ الْأَجْرِيُّ رحمته الله فِي «الشَّرِيعَةِ» (ج ١ ص ٣٠١): (عَلَامَةٌ مَنْ أَرَادَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ خَيْرًا سُلُوكَ هَذَا الطَّرِيقِ كِتَابُ اللَّهِ، وَسُنَنُ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، وَسُنَنُ أَصْحَابِهِ رضي الله عنهم، وَمَنْ تَبِعَهُمْ بِإِحْسَانٍ، وَمَا كَانَ عَلَيْهِ أئِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ فِي كُلِّ بَلَدٍ). اهـ

(١) قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته الله فِي «دَرَّةٍ تَعَارُضِ الْعَقْلِ وَالنَّقْلِ» (ج ١ ص ٢٢٢)؛ (وَهَذَا الْكَلَامُ الْمُتَشَابِهُ الَّذِي يَخْدَعُونَ بِهِ جُهَالَ النَّاسِ، هُوَ الَّذِي يَنْصَمُّنُ الْأَلْفَاظَ الْمُتَشَابِهَةَ الْمُجْمَلَةَ الَّتِي يُعَارِضُونَ بِهَا نُصُوصَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ). اهـ

(٢) انظُرْ: «الرَّدَّ عَلَى الزُّنَادِقَةِ وَالْجَهْمِيَّةِ» لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ (ص ١٧٠).

(٣) قُلْتُ: وَفَقَهُ السَّلَفِ سَجَى فِي حُلُوقِ أَهْلِ الْبِدْعِ وَالْأَهْوَاءِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا.

قُلْتُ: وَفَرَضَ الصَّوْمِ هُوَ أَحَدُ الْمَبَانِي الْخَمْسَةِ لِلْإِسْلَامِ، وَقَدْ فَرَضَهُ اللَّهُ تَعَالَى لِعَايَةِ عَظْمَى؛ وَهِيَ: التَّقْوَى، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٨٣].

\* وَلَا تَحْصَلْ هَذِهِ الْغَايَةُ إِلَّا إِذَا التَزَمَ النَّاسُ فِي بُلْدَانِهِمْ بِمَا لِهَذِهِ الْفَرِيضَةِ مِنْ أَحْكَامٍ شَرْعِيَّةٍ.

\* وَشَهْرُ رَمَضَانَ هُوَ الطَّرِيقُ الْأَعْظَمُ لِحُصُولِ هَذِهِ الْغَايَةِ الْجَلِيلَةِ الَّتِي تُوصَلُ الشُّعُوبَ الْإِسْلَامِيَّةَ إِلَى السَّعَادَةِ وَالْفَلَاحِ، وَاجْتِمَاعِ الْكَلِمَةِ، وَحُصُولِ الْوَحْدَةِ الدِّيْنِيَّةِ الْحَقِيقِيَّةِ<sup>(١)</sup>، وَالْأَلْفَةِ الْإِيْمَانِيَّةِ.

قُلْتُ: وَيَكُونُ ذَلِكَ ابْتِدَاءً بِرُؤْيَا هَيْلَالِ شَهْرِ رَمَضَانَ وَخُرُوجِهِ، وَاجْتِمَاعِ الْبُلْدَانِ الْإِسْلَامِيَّةِ كُلِّهَا عَلَى صَوْمِهِ جَمِيعًا.

قُلْتُ: فَإِذَا رَأَاهُ أَهْلُ بَلَدٍ لَزِمَ النَّاسَ كُلُّهُمْ صَوْمَ شَهْرِ رَمَضَانَ<sup>(٢)</sup>، وَلَا يَجُوزُ لِأَهْلِ بَلَدٍ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنْ ذَلِكَ، وَهَذَا أَقْرَبُ إِلَى اتِّحَادِ الْمُسْلِمِينَ، وَتَوْحِيدِ كَلِمَتِهِمْ، وَعَدَمِ التَّفَرُّقِ بَيْنَهُمْ.

(١) لِذَلِكَ لَا يُعْتَبَرُ اخْتِلَافَ الْمَطَالِعِ فِي دُخُولِ شَهْرِ رَمَضَانَ وَخُرُوجِهِ، وَذَلِكَ لِلْمُحَافَظَةِ عَلَى الْوَحْدَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، فَافْطَنُ لِهَذَا

تَرَشُّدًا.

(٢) قُلْتُ: وَمِنْ الْمُفْهَمِ مَنْ رَأَى اعْتِبَارَ اخْتِلَافِ الْمَطَالِعِ فِي دُخُولِ صَوْمِ شَهْرِ رَمَضَانَ وَخُرُوجِهِ، وَقَدْ اجْتَهَدُوا فِي هَذَا الْحُكْمِ وَأَخْطَأُوا، فَلَا يُلْتَفَتُ إِلَى حُكْمِهِمْ هَذَا فِي الشَّرِيعَةِ الْمُطَهَّرَةِ، وَحُكْمُهُمْ هَذَا دَائِرٌ بَيْنَ الْأَجْرَيْنِ، لِأَنَّ الْمُعْتَبَرَ فِي دِينِنَا الْحُكْمَ الْمُوَافِقَ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَاجْتِمَاعِ الصَّحَابَةِ ﷺ، وَذَلِكَ لِلْمُحَافَظَةِ عَلَى الْوَحْدَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَهُوَ أَقْوَى لِلْمُسْلِمِينَ فِي اتِّحَادِهِمْ فِي بُلْدَانِهِمْ.

\* فَإِذَا اجْتَمَعُوا وَكَانَ يَوْمٌ صَوْمِهِمْ، وَيَوْمٌ فِطْرِهِمْ وَاحِدًا كَانَ ذَلِكَ أَفْضَلَ، وَأَقْوَى لِلْمُسْلِمِينَ فِي اتِّحَادِهِمْ.

\* لَذَلِكَ يَجِبُ عَلَى أَهْلِ أَيِّ بَلَدٍ أَنْ يَأْخُذُوا بِرُؤْيَا الْهَيْلَالِ لِبَلَدِهِ مِنْ بُلْدَانِ الْمُسْلِمِينَ إِذَا ثَبَّتَتْ فِي غَيْرِ مَطْلَعِهِمْ، لِعُمُومِ الْأَدْلَةِ، وَذَلِكَ لِلْمَحَافَظَةِ عَلَى الْوَحْدَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ فِي صَوْمِ شَهْرِ رَمَضَانَ، وَفِي صَلَاتِهِمْ، وَفِطْرِهِمْ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

قُلْتُ: فَإِذَا ثَبَّتَتْ دُخُولُ شَهْرِ رَمَضَانَ بِالرُّؤْيَا الشَّرْعِيَّةِ لَزِمَ جَمِيعُ الْمُسْلِمِينَ حُكَّامًا وَمَحْكُومِينَ فِي جَمِيعِ الْبُلْدَانِ الْإِسْلَامِيَّةِ الصَّوْمَ، وَكَذَلِكَ إِذَا ثَبَّتَتْ خُرُوجُ شَهْرِ رَمَضَانَ لَزِمَتْهُمُ الْإِطَارُ؛ لِعُمُومِ الْأَدْلَةِ الظَّاهِرَةِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَالْإِجْمَاعِ. وَإِلَيْكَ الدَّلِيلُ مِنَ الْكِتَابِ:

(١) قَالَ تَعَالَى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَىٰ وَالْفُرْقَانِ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: ١٨٥].

قُلْتُ: فَإِذَا رَأَى أَهْلُ بَلَدٍ لَزِمَ جَمِيعُ النَّاسِ فِي الْبُلْدَانِ الْإِسْلَامِيَّةِ الصَّوْمَ، لِأَنَّهُمْ فِي ذَلِكَ شَهِدُوا شَهْرَ رَمَضَانَ؛ فَيَجِبُ عَلَيْهِمُ الصَّوْمُ لِأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى بِالصَّوْمِ لِجَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ عَلَىٰ وَجْهِ الْأَرْضِ، وَيَحْرُمُ تَخَلُّفُ أَيِّ بَلَدٍ مِنَ الْبُلْدَانِ الْإِسْلَامِيَّةِ عَنِ الْأَمْرِ الْإِلَهِيِّ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

(٢) وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤].

قُلْتُ: وَلَا رَيْبَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ أُمَّتَهُ أَنْ تَصُومَ لِرُؤْيَا الْهَيْلَالِ، وَتُفْطِرَ لِرُؤْيَايِهِ، وَقَدْ ثَبَّتَتْ أَحَادِيثٌ صَحِيحَةٌ فِي هَذَا الْحُكْمِ، فَإِذَا ثَبَّتَتْ رُؤْيَا الْهَيْلَالِ؛ بِرُؤْيَا شَرْعِيَّةٍ فِي بَلَدٍ مَا، وَجَبَ عَلَىٰ بَقِيَّةِ الْبُلْدَانِ الْعَمَلِ بِهَذِهِ الرُّؤْيَا صَوْمًا وَإِفْطَارًا.

وَالْيَكِّ الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ:

(١) فَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَكَرَ رَمَضَانَ فَقَالَ:

(لَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْا الْهَيْلَالَ، وَلَا تَنْفُطُوا حَتَّى تَرَوْهُ، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَقْدِرُوا لَهُ).<sup>(١)</sup>

(٢) وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: (الشَّهْرُ تِسْعٌ

وَعِشْرُونَ لَيْلَةً، فَلَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْهُ، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ).<sup>(٢)</sup>

(٣) وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: (تَرَاءَى النَّاسُ الْهَيْلَالَ،

فَأَخْبَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، أَنِّي رَأَيْتُهُ فَصَامَهُ، وَأَمَرَ النَّاسَ بِصِيَامِهِ).<sup>(٣)</sup>

(٤) وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ وَأَفْطَرُوا لِرُؤْيَيْهِ،

فَإِنْ غُبِّيَ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا عِدَّةَ سَعْبَانَ ثَلَاثِينَ). وَفِي رِوَايَةٍ: (إِذَا رَأَيْتُمُ الْهَيْلَالَ فَصُومُوا

(...)).<sup>(٤)</sup>

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (١٩٠٦)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٠٨٠).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (١٩٠٧)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٠٨٠).

(٣) حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (٢٣٤٢)، وَالدَّارَقُطْنِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (ج ٢ ص ١٥٢)، وَالذَّارِمِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٣٣٧)، وَابْنُ جَبَانَ فِي «صَحِيحِهِ» (٣٤٤٧)، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (ج ١ ص ٤٢٣)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ٢١٢).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وَقَدْ صَحَّحَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «التَّلْخِيصِ الْحَبِيرِ» (ج ٢ ص ١٨٧).

قُلْتُ: وَهَذَا يُدَلُّ عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ جَمِيعَ النَّاسِ بِالصَّوْمِ عَلَى هَذِهِ الرُّؤْيَا، مَعَ أَنَّ الرُّؤْيَا كَانَتْ فِي بَلَدِهِ ﷺ؛ فَافْهَمْ لَهُذَا.

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (١٩٠٩)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٠٨١).

قُلْتُ: وَهُوَ خَطَابٌ لِلْأُمَّةِ كَافَّةً!

قُلْتُ: وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ تُدَلُّ عَلَى أَنَّهُ إِذَا رُئِيَ الْهَيْلَالُ بِبَلَدٍ - كَبَلَدِ الْحَرَمَيْنِ - لَزِمَ الصَّوْمُ جَمِيعَ بُلْدَانِ الْمُسْلِمِينَ، سِوَاءَ اخْتَلَفَتِ الْمَطَالِعُ فِيهَا، أَوْ اتَّفَقَتْ<sup>(١)</sup>، وَهُوَ قَوْلُ جُمْهُورِ عُلَمَاءِ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَهُوَ الرَّاجِحُ، بَلْ هُوَ الْأَنْسَبُ لِتَوْحِيدِ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ فِي عِبَادَتِهَا كُلِّهَا عَلَى نَهْجِ الشَّرِيعَةِ الْمُطَهَّرَةِ!.

\* وَهَذَا هُوَ الْأَقْرَبُ إِلَى اتِّحَادِ الْمُسْلِمِينَ، وَاجْتِمَاعِ كَلِمَتِهِمْ فِي الْعِبَادَاتِ، وَعَدَمِ التَّفَرُّقِ بَيْنَهُمْ، بِحَيْثُ لَا يَكُونُ هَوْلَاءَ مُفْطِرِينَ، وَهَوْلَاءَ صَائِمِينَ<sup>(٢)</sup>، فَإِذَا اجْتَمَعُوا وَكَانَ يَوْمٌ صَوْمِهِمْ، وَيَوْمٌ فِطْرِهِمْ وَاحِدًا كَانَ ذَلِكَ أَفْضَلَ، وَأَقْوَى لِلْمُسْلِمِينَ فِي اتِّحَادِهِمْ، وَاجْتِمَاعِ كَلِمَتِهِمْ، وَهَذَا مُرَادُ الشَّرِيعَةِ الْمُطَهَّرَةِ.<sup>(٣)</sup>

(١) قُلْتُ: فَإِذَا رَأَى أَهْلُ الْمَشْرِقِ، وَجَبَ عَلَى أَهْلِ الْمَغْرِبِ، وَعَبْرَهُمْ أَنْ يَصُومُوا، سِوَاءَ اخْتَلَفَتِ الْمَطَالِعُ عِنْدَهُمْ، أَوْ اتَّفَقَتْ، بَلْ حَتَّى لَوْ تَأَخَّرَ الْهَيْلَالُ عَنِ الشَّمْسِ فِي الْمَشْرِقِ، فَوَجَبَ عَلَى أَهْلِ الْمَغْرِبِ الصَّوْمَ، وَعَلَيْهِمْ أَنْ يَتَهَيَّأُوا لِالصِّيَامِ يَوْمَهُمْ عِنْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ، ثُمَّ عِنْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ، وَلَا بَأْسَ بِتَأْخِيرِ غُرُوبِ الشَّمْسِ، أَوْ طُلُوعِ الْفَجْرِ أَرْبَعِ سَاعَاتٍ، أَوْ أَكْثَرَ، أَوْ أَقَلَّ بِحَسَبِ الْمَطَالِعِ فِي الْبُلْدَانِ الْإِسْلَامِيَّةِ، لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَضُرُّ فِي اجْتِمَاعِهِمْ عَلَى صَوْمِ رَمَضَانَ، وَقَدْ كَانَ هَذَا الْأَمْرُ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، فَتَنَّبَهُ.

(٢) قُلْتُ: وَالْفَارِقُ فِي السَّاعَاتِ بِالنِّسْبَةِ لِاخْتِلَافِ الْمَطَالِعِ فِي الْبُلْدَانِ الْإِسْلَامِيَّةِ لَا يَضُرُّ فِي الصَّوْمِ وَالْفِطْرِ، فَافْطِنْ لِهَذَا تَرَشُدًا.

(٣) قُلْتُ: وَلَا شَكَّ أَنَّ اجْتِمَاعَ الْمُسْلِمِينَ فِي الصَّوْمِ، وَالْفِطْرِ أَمْرٌ طَيِّبٌ، وَمَحْبُوبٌ لِلنُّفُوسِ، وَمَطْلُوبٌ شَرْعًا حَيْثُ أَمَكَّنَ.

(٤) وَقَدْ عَمِلَ النَّاسُ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى هَذَا، وَأَنَّهُ إِذَا ثَبَّتَتْ رُؤْيَةَ الْهَيْلَالِ لَزِمَ جَمِيعَ الْبُلْدَانِ أَنْ يَلْتَزِمُوا بِصَوْمٍ، أَوْ فِطْرٍ، وَهَذَا مِنَ النَّاحِيَةِ الْجَمَاعِيَّةِ: قَوْلٌ قَوِيٌّ.

قَالَ الْإِمَامُ الْبُهْتِيُّ رحمته فِي «الرَّوْضِ الْمُرْبِعِ» (ص ٤١٣): (وَإِذَا رَأَتْ أَهْلُ بَلَدٍ؛  
أَيُّ: مَتَى ثَبَّتَتْ رُؤْيَتَهُ بَبَلَدٍ لَزِمَ النَّاسَ كُلَّهُمُ الصَّوْمُ؛ لِقَوْلِهِ عليه السلام: (صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ وَأَفْطِرُوا  
لِرُؤْيَيْهِ)، وَهُوَ خِطَابٌ لِلْأُمَّةِ كَافَّةً!). اهـ

قُلْتُ: وَقَدْ أَجْمَعَ الصَّحَابَةُ رضي الله عنهم عَلَى هَذَا الْحُكْمِ، وَهُوَ عَدَمُ الْإِعْتِدَادِ فِي الصَّوْمِ  
وَالْفِطْرِ عَلَى اخْتِلَافِ الْمَطَالِعِ، وَإِنْ إِجْمَاعُهُمْ حُجَّةٌ عَلَى مَنْ بَعْدَهُمْ.  
\* فَعَلَيْكَ بِمَذْهَبِ السَّلَفِ الصَّالِحِ فِي أَحْكَامِ الدِّينِ، وَالْإِقْتِدَاءِ بِهِمْ فِيهِ وَاتَّبَاعِهِمْ  
جُمْلَةً وَتَفْصِيلًا.<sup>(١)</sup>

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ  
الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصَلِّهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النِّسَاءُ: ١١٥].  
قُلْتُ: فَأَمَرَ الْقُرْآنُ بِاتِّبَاعِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ، وَقَدْ «أَثْبَتُوا بَعْدَمَ  
الْإِعْتِدَادِ عَلَى اخْتِلَافِ الْمَطَالِعِ فِي دُخُولِ شَهْرِ رَمَضَانَ وَخُرُوجِهِ»، فَيَجِبُ اتِّبَاعُهُمْ،  
وَمَنْ لَمْ يَتَّبِعْهُمْ فِي ذَلِكَ، فَقَدْ تَرَكَ سَبِيلَهُمْ، وَمَنْ تَرَكَ سَبِيلَهُمْ؛ فَلَهُ وَعَيْدٌ شَدِيدٌ،  
وَالْعِيَادُ بِاللَّهِ.

قُلْتُ: وَوَجْهُ الاسْتِدْلَالِ بِهَا<sup>(٢)</sup>؛ أَنَّهُ تَعَالَى تَوَعَّدَ بِالنَّارِ مَنْ اتَّبَعَ غَيْرَ سَبِيلِ  
الْمُؤْمِنِينَ؛ وَذَلِكَ يُوجِبُ اتِّبَاعَ سَبِيلِهِمْ، وَإِذَا أَجْمَعُوا عَلَىٰ أَمْرٍ كَانَ سَبِيلًا لَهُمْ؛ فَيَكُونُ  
اتِّبَاعُهُ وَاجِبًا عَلَىٰ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ، وَمِنْ غَيْرِهِمْ، وَهُوَ الْمُرَادُ بِكَوْنِ الْإِجْمَاعِ حُجَّةً.<sup>(٣)</sup>

(١) قُلْتُ: وَعَلَيْكَ بِمُجَانِبَةِ كُلِّ مَذْهَبٍ، لَا يَذْهَبُ إِلَيْهِ السَّلَفُ الصَّالِحُ فِي أُصُولِ الدِّينِ وَفُرُوعِهِ.

وَانظُرْ: «خَلَقَ أَفْعَالِ الْعِبَادِ» لِلْبُخَارِيِّ (ص ١٣٤)، وَ«الْفَتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (ج ٥ ص ٢٤).

\* وَالآيَةُ تَدُلُّ أَيْضًا عَلَى أَنَّ كُلَّ مَنْ اتَّبَعَ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ، فَقَدْ شَاقَّ الرَّسُولَ ﷺ، وَمَنْ شَاقَّ الرَّسُولَ ﷺ اتَّبَعَ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ، فَلَا يَتَحَقَّقُ اتِّبَاعُ الرَّسُولِ ﷺ؛ إِلَّا بِاتِّبَاعِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلُزُومِ مَا كَانُوا عَلَيْهِ مِنَ الدِّينِ: اعْتِقَادًا، وَتَلَقِيًّا وَعِبَادَةً، وَمُعَامَلَاتٍ، وَدَعْوَةً؛ بِاتِّبَاعِ أَقْوَالِهِمْ، وَفَتَاوِيهِمْ الْمَنْقُولَةِ عَنْهُمْ بِنَقْلِ الثَّقَاتِ.<sup>(١)</sup>

قُلْتُ: وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْإِجْمَاعَ حُجَّةٌ، لَا يَجُوزُ مُخَالَفَتُهُ، كَمَا لَا يَجُوزُ مُخَالَفَةُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَجَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى جَزَاءَ الَّذِي يُخَالِفُ الْإِجْمَاعَ الْوَعِيدَ الشَّدِيدَ، لِأَنَّ الْوَعِيدَ إِتْمَا تَرْتَبَ فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ عَلَى مَنْ اتَّصَفَ بِمُشَاقَّةِ<sup>(٢)</sup> الرَّسُولِ ﷺ، وَاتِّبَاعِ سَبِيلِ غَيْرِ الْمُؤْمِنِينَ، وَهُمْ الصَّحَابَةُ الْكِرَامُ، فَمَنْ خَالَفَ إِجْمَاعَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْحَقُّ، وَأَطَّلَعَ عَلَيْهِ، وَعَمِلَ بِخِلَافِهِ، وَسَلَكَ سَبِيلَ الْعِنَادِ<sup>(٣)</sup>، فَقَدْ اتَّبَعَ غَيْرَ

(٢) قُلْتُ: وَأَوَّلُ مَنْ احْتَجَّ بِهَذِهِ الْآيَةِ هُوَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَعَلَيْهِ كَانَ أَوَّلُ مَنْ احْتَجَّ لِلْإِجْمَاعِ بِبَصْرِ مِنَ الْكِتَابِ، وَبِهَا احْتَجَّ أَكْثَرُ عُلَمَاءِ الْأُصُولِ.

(٣) وَأَنْظَرُ: «أَحْكَامَ الْقُرْآنِ» لِلشَّافِعِيِّ (ج ١ ص ٥٣)، وَ«الرِّسَالَةَ» لَهُ (ص ٤٧٥)، وَ«الْعُدَّةَ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ» لِلْقَاضِي أَبِي يَعْلَى (ج ٤ ص ١٠٦٤)، وَ«الْفَقِيَّةَ وَالْمُتَّفِقَةَ» لِلخَطِيبِ (ج ١ ص ١٥٥)، وَ«الْمُسَوِّدَةَ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (ج ١ ص ٦١٥)، وَ«الْإِحْكَامَ» لِلْأَمْدِيِّ (ج ١ ص ٢٠٠).

(١) قُلْتُ: وَالضَّلَالُ الْمُبِينُ مُخَالَفَةُ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ، وَالتَّدْبِينُ بِمَا لَمْ يَتَدَبَّنُوا بِهِ، وَالضَّلَالَةُ هِيَ أَخْذُ غَيْرِ سَبِيلِهِمْ، وَنَهْجٌ غَيْرُ طَرِيقِهِمْ!

(٢) وَالْمُشَاقَّةُ: الْمُعَادَاةُ.

(٣) قُلْتُ: وَكَانَ ذَنْبٌ مَنْ يَعْرِفُ الْحَقَّ، وَيَزِيغُ عَنْهُ أَعْظَمُ مِنْ ذَنْبِ الْجَاهِلِ، فَهُوَ أَعْظَمُ جُرْمًا؛ لِأَنَّهُ أَطَّلَعَ عَلَى الْحَقِّ، وَعَمِلَ بِخِلَافِ مَا يَقْتَضِيهِ عَلَى سَبِيلِ الْعِنَادِ لِلَّهِ تَعَالَى.

سَبِيلِهِمْ، وَلِذَلِكَ جَعَلَ جَزَاءَهُ الْوَعِيدَ الشَّدِيدَ، وَهَذَا عَلَى سَبِيلِ الْمُبَالَغَةِ، وَالتَّوَكِيدِ، وَتَفْطِيعِ الْأَمْرِ وَتَشْنِيعِهِ، اللَّهُمَّ سَلِّمْ سَلِّمْ .

قُلْتُ: وَالْآيَةُ عَامَّةٌ فِي كُلِّ مَنْ خَالَفَ طَرِيقَ الْمُسْلِمِينَ مِنَ السَّلْفِ وَالْخَلْفِ.<sup>(١)</sup>

قُلْتُ: وَالْآيَةُ قَرَنْتَ بَيْنَ مُشَاقَّةِ الرَّسُولِ ﷺ، وَاتِّبَاعِ غَيْرِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ فِي اسْتِحْقَاقِ الْإِضْلَالِ، وَصَلِيِّ جَهَنَّمَ، وَمُشَاقَّةِ الرَّسُولِ ﷺ مُتَلَازِمَةٌ مَعَ اتِّبَاعِ غَيْرِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ، كَمَا أَنَّ اتِّبَاعَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ مُتَلَازِمٌ مَعَ اتِّبَاعِ سَبِيلِ الرَّسُولِ ﷺ؛ وَعَلَى هَذَا عُلْمَاءُ السَّلْفِ.

قَالَ الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى الْحَنْبَلِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْعُدَّةِ» (ج ٤ ص ١٠٦٤): (فَوَجْهُ

الدَّلَالَةِ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى تَوَعَّدَ عَلَى اتِّبَاعِ غَيْرِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ اتِّبَاعَ سَبِيلِهِمْ وَاجِبٌ). اهـ

قُلْتُ: وَالْآيَةُ جَعَلَتْ مُخَالَفَةَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ سَبَبًا لِتَوَلِّي سُبُلِ الضَّلَالِ، وَصَلِيِّ جَهَنَّمَ، كَمَا دَلَّتْ عَلَى أَنَّ اتِّبَاعَ الرَّسُولِ ﷺ، وَهُوَ مِنْ أَعْظَمِ أَصُولِ الْإِسْلَامِ مُسْتَلْزِمًا لِسُلُوكِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ مُوجِبًا لَهُ، وَسَبِيلُ الْمُؤْمِنِينَ هُوَ أَقْوَالٌ، وَأَفْعَالُ الصَّحَابَةِ

قُلْتُ: وَسَبِيلُ الْمُؤْمِنِينَ: هُوَ الدِّينُ الْحَنِيفِيُّ الَّذِي هُمْ عَلَيْهِ، فَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ ﷺ: فَهُوَ مُتَّبِعٌ غَيْرِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ ضَرُورَةً، وَلَكِنَّهُ بَدَأَ بِالْأَعْظَمِ فِي الْإِثْمِ، وَأَتَّبَعَ بِإِلَازِمِهِ تَوَكِيدًا.

وَأَنْظُرُ: «الْبَحْرُ الْمُحِيطُ» لِأَبِي حَيَّانَ (ج ٣ ص ٤٩٦)، وَ«الْجَامِعُ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ» لِلْقُرْطُبِيِّ (ج ٥ ص ٣٨٥).

(١) أَنْظُرُ: «الْجَامِعُ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ» لِلْقُرْطُبِيِّ (ج ٥ ص ٣٨٥).

الْكِرَامِ؛ دَلَّ عَلَيَّ هَذَا؛ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، وَالْمُؤْمِنُونَ كَانُوا فِي عَهْدِ الرَّسُولِ ﷺ هُمْ الصَّحَابَةُ ﷺ.

قَالَ الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى الْحَنْبَلِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْعُدَّة» (ج ٤ ص ١٠٦٥): (لَأَنَّهُ لَيْسَ بَيْنَ اتِّبَاعِ غَيْرِ سَبِيلِهِمْ، وَبَيْنَ اتِّبَاعِ سَبِيلِهِمْ؛ قِسْمٌ ثَالِثٌ، وَإِذَا حَرَّمَ اللهُ تَعَالَى اتِّبَاعَ غَيْرِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ، وَجَبَ اتِّبَاعُ سَبِيلِهِمْ). اهـ  
قُلْتُ: وَهَذَا وَعَيْدٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى لِمَنْ يُحِيدُ عَنِ الصَّحَابَةِ الْكِرَامِ فِي الْأُصُولِ، وَالْفُرُوعِ<sup>(١)</sup>، اللَّهُمَّ غَفِرًا.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٩ ص ١٩٤): (فَهَكَذَا مُشَاقَّةُ الرَّسُولِ ﷺ، وَاتِّبَاعُ غَيْرِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ، وَمَنْ شَاقَّهُ فَقَدْ اتَّبَعَ غَيْرَ سَبِيلِهِمْ؛ وَهَذَا ظَاهِرٌ، وَمَنْ اتَّبَعَ غَيْرَ سَبِيلِهِمْ فَقَدْ شَاقَّهُ أَيْضًا؛ فَإِنَّهُ قَدْ جَعَلَ لَهُ مَدْخَلًا فِي الْوَعِيدِ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ وَصَفُ مُؤْتَرٍ فِي الدِّمِّ. فَمَنْ خَرَجَ عَنْ إِجْمَاعِهِمْ فَقَدْ اتَّبَعَ غَيْرَ سَبِيلِهِمْ قَطْعًا، وَالْآيَةُ تَوْجِبُ ذِمَّةَ ذَلِكَ؛ وَإِذَا قِيلَ: هِيَ إِنَّمَا ذِمَّتُهُ مَعَ مُشَاقَّةِ الرَّسُولِ ﷺ قُلْنَا: لِأَنَّهَا مُتَلَازِمَانِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ كُلَّ مَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ؛ فَإِنَّهُ يَكُونُ مَنْصُوصًا عَنِ الرَّسُولِ

(١) وَأَنْظُرْ: «أَحْكَامَ الْقُرْآنِ» لِلشَّافِعِيِّ (ج ١ ص ٥٣)، وَ«الْعُدَّةُ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ» لِلْقَاضِي أَبِي يَعْلَى (ج ٤

ﷺ، فَالْمُخَالَفُ لَهُمْ مُخَالَفٌ لِلرَّسُولِ ﷺ؛ كَمَا أَنَّ الْمُخَالَفَ لِلرَّسُولِ ﷺ مُخَالَفٌ لِلَّهِ؛  
وَلَكِنْ هَذَا يَقْتَضِي أَنَّ كُلَّ مَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ قَدْ بَيَّنَّهُ الرَّسُولُ ﷺ: وَهَذَا هُوَ الصَّوَابُ. (١)  
\* فَلَا تُوجَدُ قَطُّ مَسْأَلَةٌ مُجْمَعٌ عَلَيْهَا إِلَّا وَفِيهَا بَيَانٌ مِنَ الرَّسُولِ ﷺ، وَلَكِنْ قَدْ  
يُخْفَى ذَلِكَ عَلَى بَعْضِ النَّاسِ، وَيَعْلَمُ الْإِجْمَاعُ. فَيَسْتَدِلُّ بِهِ؛ كَمَا أَنَّهُ يَسْتَدِلُّ بِالنَّصِّ مَنْ  
لَمْ يَعْرِفْ دَلَالََةَ النَّصِّ، وَهُوَ دَلِيلٌ ثَانٍ مَعَ النَّصِّ). اهـ

قُلْتُ: فَاللَّهُ تَعَالَى تَوَعَّدَ بِاتِّبَاعِ غَيْرِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ بِضَمِّهِ إِلَى مُشَاقَّةِ الرَّسُولِ ﷺ  
الَّتِي هِيَ كَفْرٌ فَيَحْرُمُ (٢)؛ إِذْ لَا يُضْمُّ الْمُبَاحُ إِلَى حَرَامٍ فِي الْوَعِيدِ، وَإِذَا حَرَّمَ اتِّبَاعَ غَيْرِ  
سَبِيلِهِمْ وَجَبَ اتِّبَاعُ سَبِيلِهِمْ؛ لِأَنَّهُ لَا مَخْرَجَ عَنْهُمَا؛ أَيُّ: إِنَّهُ لَا تُوجَدُ وَاسِطَةٌ بَيْنَهُمَا،  
وَيَلْزَمُ مِنْ وُجُوبِ اتِّبَاعِ كَوْنِ الْإِجْمَاعِ حُجَّةً. (٣)

(١) قُلْتُ: وَزَعَمُوا بِسَمَاءٍ زَعَمُوا: أَنَّ أَقْوَالَ غَيْرِ الْمَذَاهِبِ الْمُخْتَلَفَةِ دَرَسَتْ، وَذَهَبَتْ، فَحَكَمُوا عَلَى مَنْ  
يُخَالَفُ هَذِهِ الْمَذَاهِبَ بِالضَّلَالِ، وَالشُّذُودِ، فَضَيَعُوا آثَارَ الصَّحَابَةِ الْكِرَامِ وَفَقَّهَهُمْ، وَإِجْمَاعَهُمْ فِي الدِّينِ،  
وَنَسَبُوا إِلَى الْخِلَافِيَّاتِ الْمَذْهَبِيَّةِ الْحَفْظَ وَالصَّحَّةَ، وَكَانَهَا بِمَنْزِلَةِ الذِّكْرِ الَّذِي تَكْفَلُ اللَّهُ بِحِفْظِهِ، فَاعْتَبِرْ!.

(٢) قُلْتُ: لِأَنَّهُ لَا مَعْنَى لِمُشَاقَّةِ الرَّسُولِ ﷺ إِلَّا تَرْكُ الْإِيمَانِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ تَرْكُ الْإِتِّبَاعِ بِالْكَلْبِيَّةِ هُوَ مِنْ اتِّبَاعِ غَيْرِ  
سَبِيلِ الرَّسُولِ ﷺ، وَهَذَا مِنَ الشَّقَاقِ، بَلْ هُوَ اتِّبَاعُ غَيْرِ سَبِيلِ الصَّحَابَةِ الْكِرَامِ أَيْضًا، فَمَنْ اخْتَارَهُ لِنَفْسِهِ، فَقَدْ  
اخْتَارَ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ.

وَأَنْظُرْ: «نَهَايَةُ السُّؤْلِ شَرْحُ مِنْهَاجِ الْوُصُولِ» لِلإِسْنَوِيِّ (ج ٢ ص ٢٨٢)، وَ«الإِبْهَاجُ فِي شَرْحِ الْمِنْهَاجِ»  
لِلسُّبْكِيِّ (ج ٢ ص ٣٥٧).

(٣) أَنْظُرْ: «الإِبْهَاجُ فِي شَرْحِ الْمِنْهَاجِ» لِلسُّبْكِيِّ (ج ٢ ص ٣٥٤)، وَ«مِعْرَاجُ الْمِنْهَاجِ شَرْحُ مِنْهَاجِ الْوُصُولِ إِلَى  
عِلْمِ الْأُصُولِ» لِلجَزْرِيِّ (ج ٢ ص ٧٥)، وَ«رَوْضَةُ النَّاطِرِ» لِابْنِ قُدَامَةَ (ج ١ ص ٣٣٨)، وَ«نَهَايَةُ السُّؤْلِ شَرْحُ

قُلْتُ: وَالْإِعْتِرَاضَاتُ الَّتِي ذَكَرَهَا الْمُبْتَدِعَةُ عَلَى إِجْمَاعِ السَّلَفِ، وَالْأَيْمَّةِ فِي الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ؛ هِيَ فِي الْحَقِيقَةِ إِعْتِرَاضَاتٌ مُتَكَلِّفَةٌ، وَفَاسِدَةٌ، تَكَلَّفُوهَا حَتَّى يُرَوِّجُوا الْبِدْعَ فِي الدِّينِ.

قُلْتُ: وَالْمُشَاقَّةُ؛ هِيَ أَنْ يَكُونَ وَاحِدٌ فِي شَقٍّ؛ أَيْ: فِي جَانِبٍ، وَالْآخَرَ فِي جَانِبٍ آخَرَ، فَمُشَاقُّ الرَّسُولِ فِي جَانِبٍ غَيْرِ الرَّسُولِ ﷺ؛ أَيْ: مُنَازَعُهُ، وَمُخَالَفُهُ فِيمَا جَاءَ بِهِ عَنْ رَبِّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

\* وَسَبِيلُ الْمَرْءِ؛ يَخْتَارُهُ لِنَفْسِهِ مِنْ قَوْلٍ، أَوْ عَمَلٍ، أَوْ إِعْتِقَادٍ؛ فَسَبِيلُ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا: مَا يَخْتَارُونَهُ مِنْ قَوْلٍ، أَوْ عَمَلٍ، أَوْ إِعْتِقَادٍ؛ فَيَصْدُقُ عَلَيْهِ مَا يُجْمَعُ عَلَيْهِ.

قُلْتُ: وَإِذَا ثَبَّتَ هَذَا لَزِمَ مِنَ الْمُبْتَدِعِ أَنْ يَتَّبِعَ غَيْرَ سَبِيلِ الرَّسُولِ ﷺ، بَلْ وَمُشَاقَّتِهِ ﷺ؛ وَاتِّبَاعِ غَيْرِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ أَيْضًا بِمَا جَاءَ مِنَ إِعْتِقَادِ فَاسِدٍ فِي الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ وَغَيْرِهَا، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ

الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصَلِّهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥].

\* وَالظَّاهِرُ أَنَّ مَضْمُونَ الْآيَةِ: أَنَّ مَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ ﷺ، وَيُخَالِفُ الْمُؤْمِنِينَ فِي

اتِّبَاعِهِ، وَيَتَّبِعُ غَيْرَهُ فِي الْإِعْتِقَادَاتِ الْفَاسِدَةِ، وَيَنْشُرُهَا بَيْنَ النَّاسِ، فَيَدْخُلُ فِي الْوَعِيدِ

مِنْهَاجِ الْوُصُولِ لِلْإِسْنَوِيِّ (ج ٢ ص ٢٨١)، وَ«الْإِجْمَاعُ» الْبَاحْسِينِ (ص ٢٢٠)، وَ«الْإِحْكَامُ» لِلْأَمِيدِيِّ (ج ١

كَائِنًا مَنْ كَانَ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُضَلِّهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النِّسَاءُ: ١١٥].

وَمِنْهُ؛ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ﴾ [الإِسْرَاءُ: ٧١]، أَي: أَيْمَّةُ الضَّلَالَةِ، وَغَيْرِهِمْ، الَّذِينَ اتَّبَعُوا مِنَ الْأَحْكَامِ عَلَى غَيْرِ سَبِيلِ الصَّحَابَةِ الْكِرَامِ. فِقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى﴾ [النِّسَاءُ: ١١٥]؛ أَي: نَجْعَلُهُ وَالْيَا لِمَا تَوَلَّاهُ مِنَ الضَّلَالِ، فَيُضَلُّهُ وَيُتْرِكُهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا اخْتَارَ لِنَفْسِهِ مِنَ الضَّلَالِ الْمُبِينِ<sup>(١)</sup>، وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ. قُلْتُ: وَلَا شَكَّ أَنَّ مُخَالَفَةَ الْمُتَبَدِّعِ مَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ السَّلَفُ، وَالْأَيْمَّةُ فِي الْأَحْكَامِ فِي الْأَصُولِ وَالْفُرُوعِ لَهَوَ ضَلَالٌ، وَزَيْغٌ، وَانْحِرَافٌ، لَا مُجَرَّدَ أَنَّ هَذَا الرَّجُلَ خَالَفَ؛ كَمَا يُقَالُ: وَلَكِنَّ الْأَمْرَ أَعْظَمَ مِنْ ذَلِكَ، وَهُوَ تَرْكُ الْمُتَبَدِّعِ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ وَالْإِجْمَاعَ، وَهَذِهِ هِيَ مُشَاقَّةُ الرَّسُولِ ﷺ، وَاتِّبَاعُ غَيْرِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ، فَهُوَ مُتَوَعَّدٌ لَهُ بِالنَّارِ، فَافْطَنُ لِهَذَا تَرَشُدًا.

قَالَ الْإِمَامُ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الرَّسَالَةِ الْوَافِيَةِ» (ص ١٨٩): (وَمِنْ قَوْلِهِمْ: إِنَّ مِنْ فَرَائِضِ الدِّينِ لَزُومُ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ، وَتَرْكُ الشُّذُودِ عَنْهُمْ، وَالْخُرُوجُ مِنْ جُمَّلَتِهِمْ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُضَلِّهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النِّسَاءُ: ١١٥]). اهـ

(١) وَأَنْظَرُ: (رُوحَ الْمَعَانِي) لِلْأَلُوسِيِّ (ج ٥ ص ١٣٢)، وَ«فَتْحَ الْقَدِيرِ» لِلشُّوكَانِيِّ (ج ١ ص ٤٦٣)، وَ«الْبَحْرَ الْمُحِيطَ» لِأَبِي حَيَّانَ (ج ٣ ص ٤٩٦).

وَقَدْ ذَكَرَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٢٥ ص ١٣٢ و ١٣٣)؛ اتَّفَاقَ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْاعْتِمَادُ عَلَى الْحِسَابِ فِي إِثْبَاتِ الصَّوْمِ، وَالْفِطْرِ وَنَحْوَهُمَا.

وَنَقَلَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٤ ص ١٢٧)؛ عَنِ الْبَاجِيِّ الْمَالِكِيِّ: إِجْمَاعَ السَّلَفِ عَلَى عَدَمِ الْاعْتِدَادِ بِالْحِسَابِ، وَأَنَّ إِجْمَاعَهُمْ حُجَّةٌ عَلَى مَنْ بَعْدَهُمْ!. قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ قُدَامَةَ رحمته الله فِي «الْمُغْنِي» (ج ٤ ص ٣٢٨): (وَأَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى وَجُوبِ صَوْمِ شَهْرِ رَمَضَانَ، وَقَدْ ثَبَّتَ أَنَّ هَذَا الْيَوْمَ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ، بِشَهَادَةِ الثَّقَاتِ، فَوَجَبَ صَوْمُهُ عَلَى جَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ!)<sup>(١)</sup>. اهـ

هَذَا وَأَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَجْعَلَ هَذَا الْعَمَلَ خَالِصًا لِرُؤْيَا الْكَرِيمِ؛ نَافِعًا لِعِبَادِهِ، وَأَنْ يُضَاعِفَ لِي الْمَثُوبَةَ وَالْأَجْرَ، وَيُعَلِّي دَرَجَتِي فِي الْمَهْدِيِّينَ، إِنَّهُ سَمِيعٌ قَرِيبٌ مُجِيبٌ.

وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمَ وَبَارَكَ عَلَى عَبْدِهِ وَرَسُولِهِ، خَاتَمِ النَّبِيِّينَ، وَإِمَامِ الْمُتَّقِينَ، وَسَيِّدِ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ، نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ، وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ.

كُتِبَهُ: أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَثَرِيُّ

(١) قُلْتُ: وَاعْتِبَارُ اخْتِلَافِ الْمَطَالِعِ فِي دُخُولِ صَوْمِ شَهْرِ رَمَضَانَ وَخُرُوجِهِ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ الْفُقَهَاءِ، فَهَذَا يُعْتَبَرُ مَجَالًا لِلْاجْتِهَادِ لَهُمْ فَقَطْ دُونَ غَيْرِهِمْ، لِأَنَّ الْاِخْتِلَافَ فِي ذَلِكَ وَاقِعٌ مِمَّنْ لَهُمُ الشَّأْنُ فِي الْعِلْمِ وَالدِّينِ، وَهُوَ الَّذِي يُؤْجَرُ فِيهِ الْمُصِيبُ أَجْرَيْنِ: أَجْرَ الْاجْتِهَادِ، وَأَجْرَ الْإِصَابَةِ لِلْحَقِّ، وَيُؤْجَرُ فِيهِ الْمُخْطِئُ أَجْرًا وَاحِدًا لِاجْتِهَادِهِ، وَلَكِنْ لَا يُؤْخَذُ بِقَوْلِ الْمُخْطِئِ مِنَ الْفُقَهَاءِ.

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### ذِكْرُ الدَّلِيلِ

عَلَى أَنَّهُ إِذَا ثَبَّتَتْ رُؤْيَا الْهَيْلَالِ لِدُخُولِ شَهْرِ  
رَمَضَانَ، وَخُرُوجِهِ فِي بَلَدٍ مِنْ بُلْدَانِ الْمُسْلِمِينَ، فَوَجَبَ عَلَى بَقِيَّةِ الْبُلْدَانِ  
الْإِسْلَامِيَّةِ أَنْ تَصُومَ، وَتُفْطِرَ بِهَذِهِ الرُّؤْيَا وَنَا عِبْرَةً بِاخْتِلَافِ الْمَطَالِعِ؛ لِتَوْحِيدِ  
الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ فِي عِبَادَتِهَا كُلِّهَا عَلَى نَهْجِ الشَّرِيعَةِ الْمُطَهَّرَةِ

\* فَلَا رَيْبَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ أُمَّتَهُ أَنْ تَصُومَ لِرُؤْيَا الْهَيْلَالِ، وَتُفْطِرَ لِرُؤْيَا الْهَيْلَالِ، وَقَدْ  
ثَبَّتَتْ أَحَادِيثٌ صَحِيحَةٌ فِي هَذَا الْحُكْمِ، فَإِذَا ثَبَّتَتْ رُؤْيَا الْهَيْلَالِ؛ بِرُؤْيَا شَرْعِيَّةٍ فِي بَلَدٍ  
مَا، وَجَبَ عَلَى بَقِيَّةِ الْبُلْدَانِ الْعَمَلُ بِهَذِهِ الرُّؤْيَا صَوْمًا وَإِفْطَارًا.  
وَإِلَيْكَ الدَّلِيلُ:

- (١) فَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَكَرَ رَمَضَانَ فَقَالَ:  
(لَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْا الْهَيْلَالَ، وَلَا تُفْطِرُوا حَتَّى تَرَوْهُ، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَقْدَرُوا لَهُ).<sup>(١)</sup>
- (٢) وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: (الشَّهْرُ تِسْعٌ  
وَعِشْرُونَ لَيْلَةً، فَلَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْهُ، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ).<sup>(٢)</sup>

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (١٩٠٦)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٠٨٠)، وَالْخَطِيبُ فِي «جُزْءِ  
تَرَائِي الْهَيْلَالِ» (ص ١٧ و ٢٠).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (١٩٠٧)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٠٨٠)، وَالْخَطِيبُ فِي «جُزْءِ تَرَائِي  
الْهَيْلَالِ» (ص ١٩ و ٢١ و ٢٣).

(٣) وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: (تَرَأَى النَّاسُ الْهَيْلَالَ،

فَأَخْبَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، أَنِّي رَأَيْتُهُ فَصَامَهُ، وَأَمَرَ النَّاسَ بِصِيَامِهِ).<sup>(١)</sup>

(٤) وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَيْهِ،

فَإِنْ عُبِّيَ عَلَيْكُمْ فَأَكْمَلُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ). وَفِي رِوَايَةٍ: (إِذَا رَأَيْتُمُ الْهَيْلَالَ فَصُومُوا

(...)).<sup>(٢)</sup>

قُلْتُ: وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ تُدُلُّ عَلَى أَنَّ إِذَا رُئِيَ الْهَيْلَالُ بِبَلَدٍ - كَبَلَدِ الْحَرَمَيْنِ - لَزِمَ

الصَّوْمُ جَمِيعَ بُلْدَانِ الْمُسْلِمِينَ، سِوَاءِ اخْتَلَفَتِ الْمَطَالِعُ فِيهَا، أَوْ اتَّفَقَتْ<sup>(٣)</sup>، وَهُوَ قَوْلُ

(١) حَدِيثٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (٢٣٤٢)، وَالدَّارَقُطْنِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (ج ٢ ص ١٥٢)، وَالدَّارِمِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ»

(ج ١ ص ٣٣٧)، وَابْنُ جَبَانَ فِي «صَحِيحِهِ» (٣٤٤٧)، وَالحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (ج ١ ص ٤٢٣)، وَالبَيْهَقِيُّ فِي

«السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ٢١٢).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وَقَدْ صَحَّحَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «التَّلْخِصِ الْحَبِيرِ» (ج ٢ ص ١٨٧).

\* وَهَذَا يُدَلُّ عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ جَمِيعَ النَّاسِ بِالصَّوْمِ عَلَى هَذِهِ الرُّؤْيَةِ، مَعَ أَنَّهُ ﷺ كَانَتْ الرُّؤْيَةُ فِي بَلَدِهِ؛

فَأَفْهَمَ لِهَذَا.

\* وَهَذَا الْقَوْلُ اخْتَارَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ.

انظُرْ: «الْفَتَاوَى» لابن تَيْمِيَّةَ (ج ٢٥ ص ١٠٣ و ١٠٥ و ١٠٧).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (١٩٠٩)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٠٨١).

(٣) قُلْتُ: فَإِذَا رَأَاهُ أَهْلُ الْمَشْرِقِ، وَجَبَ عَلَى أَهْلِ الْمَغْرِبِ، وَعَبْرَهُمْ أَنْ يَصُومُوا، سِوَاءِ اخْتَلَفَتِ الْمَطَالِعُ

عِنْدَهُمْ، أَوْ اتَّفَقَتْ، بَلْ حَتَّى لَوْ تَأَخَّرَ الْهَيْلَالُ عَنِ الشَّمْسِ فِي الْمَشْرِقِ، وَجَبَ عَلَى أَهْلِ الْمَغْرِبِ الصَّوْمُ،

وَعَلَيْهِمْ أَنْ يَتَهَيَّؤُوا لِصِيَامِ يَوْمِهِمْ عِنْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ، ثُمَّ عِنْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ، وَلَا بَأْسَ بِتَأْخِيرِ غُرُوبِ الشَّمْسِ،

جُمْهُورِ عُلَمَاءِ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَهُوَ الرَّاجِحُ، بَلْ هُوَ الْأَنْسَبُ لِتَوْحِيدِ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ فِي عِبَادَتِهَا كُلِّهَا عَلَى نَهْجِ الشَّرِيعَةِ الْمُطَهَّرَةِ!

\* وَهَذَا هُوَ الْأَقْرَبُ إِلَى اتِّحَادِ الْمُسْلِمِينَ، وَاجْتِمَاعِ كَلِمَتِهِمْ فِي الْعِبَادَاتِ، وَعَدَمِ التَّفَرُّقِ بَيْنَهُمْ، بِحَيْثُ لَا يَكُونُ هُوَ لَاءَ مُفْطِرِينَ، وَهُوَ لَاءَ صَائِمِينَ<sup>(١)</sup>، فَإِذَا اجْتَمَعُوا وَكَانَ يَوْمٌ صَوْمِهِمْ، وَيَوْمٌ فِطْرِهِمْ وَاحِدًا كَانَ ذَلِكَ أَفْضَلَ، وَأَقْوَى لِلْمُسْلِمِينَ فِي اتِّحَادِهِمْ، وَاجْتِمَاعِ كَلِمَتِهِمْ، وَهَذَا مُرَادُ الشَّرِيعَةِ الْمُطَهَّرَةِ.<sup>(٢)(٣)</sup>

قُلْتُ: وَلِلْعِلْمِ أَنَّ مَا شَهِدَ هَذَا الزَّمَانَ مِنْ تَطَوُّرَاتٍ فِي وَسَائِلِ الْاتِّصَالَاتِ يُمَكِّنُ أَنْ يُوَصَّلَ الْخَبَرَ إِلَى جَمِيعِ أَفْطَارِ الدُّنْيَا فِي أَقَلِّ مِنْ لَيْلَةٍ.

أَوْ طُلُوعِ الْفَجْرِ بِأَرْبَعِ سَاعَاتٍ، أَوْ أَكْثَرَ، أَوْ أَقَلِّ بِحَسَبِ الْمَطَالِعِ فِي الْبُلْدَانِ الْإِسْلَامِيَّةِ، لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَصُرُّ فِي اجْتِمَاعِهِمْ عَلَى صَوْمِ رَمَضَانَ، وَقَدْ كَانَ هَذَا الْأَمْرُ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ فَتَنَبَّهَ.

(١) قُلْتُ: وَالْفَارِقُ فِي السَّاعَاتِ بِالنَّسْبَةِ لِاخْتِلَافِ الْمَطَالِعِ فِي الْبُلْدَانِ الْإِسْلَامِيَّةِ لَا يَصُرُّ فِي الصَّوْمِ وَالْفِطْرِ، فَافْطَنُ لِهَذَا تَرَشُّدًا.

(٢) قُلْتُ: وَلَا شَكَّ أَنَّ اجْتِمَاعَ الْمُسْلِمِينَ فِي الصَّوْمِ، وَالْفِطْرِ أَمْرٌ طَيِّبٌ، وَمَحْبُوبٌ لِلنُّفُوسِ، وَمَطْلُوبٌ شَرَعًا حَيْثُ أَمَكَّنَ.

(٣) وَقَدْ عَمِلَ النَّاسُ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَعُثْمَانَ بْنِ عَفَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَغَيْرِهِمْ عَلَى هَذَا، وَأَنَّهُ إِذَا ثَبَّتَتْ رُؤْيَةَ الْهَلَالِ لَزِمَ جَمِيعَ الْبُلْدَانِ أَنْ يَلْتَزِمُوا بِصَوْمٍ، أَوْ فِطْرٍ، وَهَذَا مِنَ النَّاحِيَةِ الْجَمَاعِيَّةِ: قَوْلٌ قَوِيٌّ.

قُلْتُ: حَتَّى الْأَقْلِيَّاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ فِي الدُّوَلِ الْكَافِرَةِ يَصِلُ إِلَيْهَا الْخَبْرُ بِكُلِّ يُسْرِ،  
فَيَجِبُ عَلَيْهَا أَنْ تَعْمَلَ بِهَذَا الْقَوْلِ، وَتَتَّبِعَ الْبَلَدَ الَّذِي أَعْلَنَ عَنْ دُخُولِ شَهْرِ رَمَضَانَ  
وَأُخْرُوجِهِ، وَهَذَا مُيسَّرٌ لَهُمْ.

قَالَ الْعَلَمَةُ الشَّيْخُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ بَازٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٥ ص ٧٤): (لَا  
شَكَّ أَنَّ اجْتِمَاعَ الْمُسْلِمِينَ فِي الصَّوْمِ، وَالْفِطْرِ أَمْرٌ طَيِّبٌ، وَمَحْبُوبٌ لِلنُّفُوسِ،  
وَمَطْلُوبٌ شَرْعًا، حَيْثُ أَمَكْنَ، وَلَكِنْ لَا سَبِيلَ إِلَيْ ذَلِكَ إِلَّا بِأَمْرَيْنِ:  
أَحَدُهُمَا: أَنْ يُلْغِي جَمِيعَ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ الْاِعْتِمَادَ عَلَى الْحِسَابِ، كَمَا أَلْغَاهُ  
رَسُولُ اللهِ ﷺ<sup>(١)</sup>، وَالْأُخْرَى سَلَفُ الْأُمَّةِ، وَأَنْ يَعْمَلُوا بِالرُّؤْيَةِ، أَوْ بِإِكْمَالِ الْعِدَّةِ.

الْأَمْرُ الثَّانِي: أَنْ يَلْتَزِمُوا بِالْاِعْتِمَادِ عَلَى إِثْبَاتِ الرُّؤْيَةِ فِي أَيِّ دَوْلَةٍ إِسْلَامِيَّةٍ تَعْمَلُ  
بِشَرْعِ اللهِ<sup>(٢)</sup>، وَتَلْتَزِمُ بِأَحْكَامِهِ، فَمَتَى ثَبَّتَ عِنْدَهَا رُؤْيَةَ الْهَيْلَالِ بِالْبَيِّنَةِ الشَّرْعِيَّةِ دُخُولًا، أَوْ

(١) يُسِيرُ إِلَى حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: (إِنَّا أُمَّةٌ أُمِّيَّةٌ، لَا نَكْتُبُ وَلَا نَحْسُبُ،  
الشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا). يَعْنِي مَرَّةً تِسْعَةً وَعِشْرِينَ، وَمَرَّةً ثَلَاثِينَ.

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (١٨١٤)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٠٨٠).  
قُلْتُ: وَالْمُرَادُ مِنَ الْحَدِيثِ: لَا نَعْرِفُ حِسَابَ النُّجُومِ وَسِيرَهَا، فَلَمْ نُكَلِّفْ فِي مَوَاقِيتِ عِبَادَاتِنَا مَا يَحْتَاجُ  
فِيهِ إِلَى مَعْرِفَةِ حِسَابِ، وَلَا كِتَابَةِ.

(٢) وَلَوْ بَجُزءٍ مِنْ شَرْعِ اللهِ تَعَالَى.

خُرُوجًا تَبَعُوهَا فِي ذَلِكَ؛ عَمَلًا بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: (صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَيْهِ، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمَلُوا الْعِدَّةَ).<sup>(١)</sup>

\* وَمَعْلُومٌ أَنَّ خِطَابَ النَّبِيِّ ﷺ لَيْسَ خَاصًّا بِأَهْلِ الْمَدِينَةِ، بَلْ هُوَ خِطَابٌ لِلأُمَّةِ جَمْعَاءَ فِي جَمِيعِ أَغْصَارِهَا، وَأَمْصَارِهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ.

\* فَتَمَّتْ تَوَافُرَ هَذَانِ الْأَمْرَانِ أَمْكَنَ أَنْ تَجْتَمِعَ الدُّوَلُ الْإِسْلَامِيَّةَ عَلَى الصَّوْمِ جَمِيعًا وَالْفِطْرِ جَمِيعًا، فَسَأَلَ اللَّهُ أَنْ يُوفِّقَهُمْ لِذَلِكَ، وَأَنْ يُعِينَهُمْ عَلَى تَحْكِيمِ الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَرَفُضِ مَا خَالَفَهَا.

\* وَلَا رَيْبَ أَنَّ ذَلِكَ وَاجِبٌ عَلَيْهِمْ؛ لِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النِّسَاءُ: ٦٥]، وَمَا جَاءَ فِي مَعْنَاهَا مِنَ الْآيَاتِ.

\* وَلَا رَيْبَ أَيْضًا أَنَّ تَحْكِيمَهَا فِي جَمِيعِ شُؤْنِهِمْ فِيهِ صَلَاحُهُمْ، وَنَجَاتُهُمْ وَاجْتِمَاعُ شَمْلِهِمْ، وَنَصْرُهُمْ عَلَى عَدُوِّهِمْ، وَفَوْزُهُمْ بِالسَّعَادَةِ الْعَاجِلَةِ وَالْآجِلَةِ، فَسَأَلَ اللَّهُ أَنْ يَشْرَحَ صُدُورَهُمْ لِذَلِكَ وَيُعِينَهُمْ عَلَيْهِ إِنَّهُ سَمِيعٌ قَرِيبٌ. اهـ

وَقَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَازٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٥ ص ٧٨): (لَا رَيْبَ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ أَمَرَ أُمَّتَهُ أَنْ تَصُومَ لِرُؤْيِيهِ الْهَيْلَالِ، وَتُفْطِرَ لِرُؤْيَيْهِ ... فَإِذَا ثَبَّتَتْ رُؤْيِيَ الْهَيْلَالِ؛ بِرُؤْيِيهِ شَرْعِيَّةً فِي بَلَدٍ مَا، وَجَبَ عَلَى بَقِيَّةِ الْبِلَادِ الْعَمَلُ بِهَا؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حِينَ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (١٨١٠)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٠٨١) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ

قَالَ: (صُومُوا لِرُؤْيَيْتِهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَيْتِهِ)<sup>(١)</sup>، لَمْ يَقْصِدْ أَهْلَ الْمَدِينَةِ فَقَطْ، وَإِنَّمَا قَصَدَ عُمُومَ الْمُسْلِمِينَ، وَبِنَاءٍ عَلَى ذَلِكَ، فَإِذَا ثَبَّتَتْ رُؤْيَيْتُهُ فِي الْحِجَازِ وَجَبَ عَلَى مَنْ بَلَغَهُمُ الْخَبْرُ فِي سَائِرِ الْأَقْطَارِ أَنْ يَعْتَمِدَهَا؛ لِأَنَّهَا دَوْلَةٌ إِسْلَامِيَّةٌ مُحْكَمَةٌ لِلشَّرِيعَةِ فَيَعْمَلُ بِإِبْنَاتِهَا عَمَلًا بِعُمُومِ الْأَحَادِيثِ وَإِطْلَاقِهَا، وَهَكَذَا الْحُكْمُ فِي بَقِيَّةِ الدُّوَلِ الَّتِي تُحْكَمُ الشَّرِيعَةَ ...

\* أَمَّا الْمَطَالِعُ فَلَا شَكَّ فِي اخْتِلَافِهَا فِي نَفْسِهَا، أَمَّا اعْتِبَارُهَا مِنْ حَيْثُ الْحُكْمُ فَهُوَ مَحَلُّ اخْتِلَافٍ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ، وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي أَنَّ اخْتِلَافِهَا لَا يُؤَثِّرُ وَأَنَّ الْوَاجِبَ هُوَ الْعَمَلُ بِرُؤْيِيَةِ الْهَيْلَالِ صَوْمًا، وَإِفْطَارًا، وَتَضْحِيحَةً؛ مَتَى ثَبَّتَتْ رُؤْيَيْتُهُ ثُبُوتًا شَرْعِيًّا فِي أَيِّ بَلَدٍ مَا ...

\* وَهُوَ قَوْلُ جَمْعٍ كَثِيرٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، حَيْثُ قِيلَ بِاعْتِبَارِ اخْتِلَافِ الْمَطَالِعِ؛ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَقَعُ بِأَكْثَرِ مِنْ يَوْمٍ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ نَاصِرِ الْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «تَمَامِ الْمِنَّةِ» (ص ٣٩٨):  
(يَبْقَى حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وَعَيْرُهُ عَلَى عُمُومِهِ؛ يَشْمَلُ كُلَّ مَنْ بَلَغَهُ رُؤْيِيَةُ الْهَيْلَالِ مِنْ أَيِّ بَلَدٍ، أَوْ إِقْلِيمٍ مِنْ غَيْرِ تَحْدِيدِ مَسَافَةٍ أَصْلًا)<sup>(٢)</sup> ... وَهَذَا أَمْرٌ مُتَسَيِّرٌ لِلْيَوْمِ لِلْغَايَةِ كَمَا

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (١٩٠٩)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٠٨١) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ

رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٢) وَأَمَّا كِبَرُ الْأَهْلِ، وَصَعْرُهَا، وَارْتِفَاعُهَا، وَانْخِفَاضُهَا، فَلَيْسَ عَلَيْهِ اعْتِبَارٌ، وَلَا يَتَعَلَّقُ بِهِ حُكْمٌ؛ لِأَنَّ الشَّرْعَ الْمُطَهَّرَ لَمْ يُعْتَبَرِ ذَلِكَ.

وَأَنْظَرِ: «الْفَتَاوَى» لِلشَّيْخِ ابْنِ بَارٍ (ج ١٥ ص ٨).

هُوَ مَعْلُومٌ، وَلَكِنَّهُ يَتَطَلَّبُ شَيْئًا مِنْ اهْتِمَامِ الدَّوَلِ الْإِسْلَامِيَّةِ حَتَّى تَجْعَلَهُ حَقِيقَةً وَاقِعِيَّةً  
إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «حَقِيقَةِ الصِّيَامِ» (ص ١٢٤): (وَإِنْ ثَبَّتَتْ  
رُؤْيَتُهُ بِمَكَانٍ قَرِيبٍ أَوْ بَعِيدٍ، لَزِمَ جَمِيعَ الْبِلَادِ الصَّوْمُ، وَحُكْمٌ مَنْ لَمْ يَرَهُ كَمَنْ رَأَاهُ، وَلَوْ  
اِخْتَلَفَتِ الْمَطَالِعُ، نَصَّ عَلَيْهِ، وَذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ؛ لِلْعُمُومِ، وَاحْتِجَّ الْقَاضِي، وَالْأَصْحَابُ،  
وَصَاحِبُ «الْمُعْنِي»، وَ«الْمُحَرَّرِ» بِثُبُوتِ جَمِيعِ الْأَحْكَامِ، فَكَذَا الصَّوْمُ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُنَا الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثَيْمِينِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «التَّعْلِيقِ»  
(ص ١٢٥): (إِذَا ثَبَّتَتْ رُؤْيَةَ الْهَيْلَالِ ثُبُوتًا شَرْعِيًّا، فِي أَيِّ مَكَانٍ مِنَ الْأَرْضِ، شَرْقًا، أَوْ  
غَرْبًا، شِمَالًا أَوْ جَنُوبًا، لَزِمَ الصَّوْمُ جَمِيعَ النَّاسِ، وَهَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ، وَهُوَ الَّذِي نَصَّ  
عَلَيْهِ الْإِمَامُ أَحْمَدُ). اهـ

قُلْتُ: وَهَذِهِ الْفَتْوَى عَلَيْهَا فُقُهَاءُ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، فَيَجِبُ الْعَمَلُ بِهَا لِتَأْلِيفِ  
قُلُوبِ الْمُسْلِمِينَ فِي عِبَادَتِهِمْ، وَاللَّهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ.

قَالَ الْحَنْفِيَّةُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: (يُلْزَمُ أَهْلُ الْمَشْرِقِ بِرُؤْيَةِ أَهْلِ الْمَغْرِبِ، إِذَا ثَبَّتَتْ  
عِنْدَهُمْ رُؤْيَةُ أَوْلِيَاكَ، بِطَرِيقِ مُوجِبٍ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْمَشَايخِ، وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى).<sup>(١)</sup>

(١) انظُرْ: «تَنْوِيرَ الْأَبْصَارِ وَجَامِعَ الْبَحَارِ» لِلتُّمْرَتَا شَيْبِ الْحَنْفِيِّ (ج ٣ ص ٤١٨)، وَ«مَرَاقِي الْفَلَاحِ شَرْحِ نُورِ  
الْإِيضَاحِ» لِلشُّرُنْبَلَايِيِّ الْحَنْفِيِّ (ص ٦٥٦)، وَ«رَدَّ الْمُحْتَارِ عَلَى الدَّرِّ الْمُحْتَارِ» لابْنِ عَابِدِينَ الْحَنْفِيِّ (ج ٣  
ص ٤١٨)، وَ«الْحَاشِيَّةُ عَلَى مَرَاقِي الْفَلَاحِ» لِلطَّحْطَاوِيِّ الْحَنْفِيِّ (ص ٦٥٦)، وَ«الدَّرُّ الْمُحْتَارِ شَرْحِ تَنْوِيرِ  
الْأَبْصَارِ» لِلْحَصْكَفِيِّ الْحَنْفِيِّ (ج ٣ ص ٤١٨).

وَقَالَ الْمَالِكِيُّ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: (إِذَا رُئِيَ الْهَيْلَالُ، عَمَّ الصَّوْمُ سَائِرَ الْبِلَادِ، قَرِيبًا، أَوْ بَعِيدًا، وَلَا يُرَاعَى فِي ذَلِكَ مَسَافَةُ قَطْرِ، وَلَا اتِّفَاقُ الْمَطَالِعِ، وَلَا عَدَمُهَا، فَيَجِبُ الصَّوْمُ عَلَى كُلِّ مَنْقُولٍ إِلَيْهِ).<sup>(١)</sup>

وَقَالَ الْحَنَابِلِيُّ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: (إِذَا ثَبَّتَتْ رُؤْيَةُ الْهَيْلَالِ بِمَكَانٍ، قَرِيبًا كَانَ أَوْ بَعِيدًا، لَزِمَ النَّاسَ كُلَّهُمُ الصَّوْمُ، وَحُكْمٌ مَنْ لَمْ يَرَهُ حُكْمٌ مَنْ رَأَاهُ).<sup>(٢)</sup>

قُلْتُ: فَهَذِهِ فَتَاوَى الْمَذَاهِبِ الْفِقْهِيَّةِ الْمُعْتَمَدَةِ فِي جَمِيعِ بُلْدَانِ الْمُسْلِمِينَ فِي هَذِهِ الدُّنْيَا!.

\* وَقَدْ وَافَقَتِ السُّنَّةُ النَّبَوِيَّةُ، فَعَلَى أَتْبَاعِ الْمَذَاهِبِ الْفِقْهِيَّةِ فِي الْبُلْدَانِ الْإِسْلَامِيَّةِ فِي هَذَا الزَّمَانِ أَنْ يَتَّبِعُوا هَذِهِ الْمَذَاهِبِ، وَيَتَوَحَّدُوا فِي صَوْمِ شَهْرِ رَمَضَانَ وَفَطْرِهِ، وَلَا تَنْهَمُ يَدْعُونَ اتِّبَاعَهُمْ فِي الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ!، وَأَنْتَهُمْ عَلَى مَذَاهِبِهِمْ!، فَلِمَاذَا يُخَالِفُونَ ذَلِكَ، فَيَصُومُ كُلُّ بَلَدٍ عَلَى مَا يَشَاءُ، وَكَيْفَ شَاءَ!، وَيُفْطِرُ عَلَى مَا يَشَاءُ، وَكَيْفَ شَاءَ!<sup>(٣)</sup>

(١) انظر: «بداية المجتهد ونهاية المقتصد» لابن رشد المالكي (ج ١ ص ٣٧٨)، و«القوانين الفقهية» لابن

جزري المالكي (ص ١١٦).

(٢) انظر: «كشاف القناع عن متن الإقناع» للبهوتي الحنبلي (ج ٢ ص ٣٥٣).

(٣) فترى بلدا أهله يدعون أنهم على: «المذهب المالكي!»، لكنهم يخالفونه، ثم يصومون، ويفطرون على: «التقويم الفلكي!»، أو: «الحساب الفلكي!»، ك: «ليبيا»، و«الجزائر»، و«المغرب»، و«تونس!»، وغيرها، وإن بعضهم يصومون، ويفطرون على رؤيته هلال بلدهم، فكذلك هؤلاء مخالِفون للسنة، ومُرادهم بتلك المخالفة في صومهم لبُلْدَانِ الْمُسْلِمِينَ، لأنهم على: «الفكر الصوفي»، أو: «الفكر الإباضي»، أو: «الفكر الإخواني»، أو: «الفكر الأشعري»، أو غير ذلك، فلماذا لا تتركون أفكاركم هذه وتتحدون مع المسلمين في دول الخليج وغيرها في صومهم، وفطرتهم، وغير ذلك من العبادات!.

فَبِذَلِكَ خَالَفُوا السُّنَّةَ النَّبَوِيَّةَ!، وَخَالَفُوا الْمَذَاهِبَ الْفِقْهِيَّةَ الْمُعْتَمَدَةَ عِنْدَهُمْ، وَالتِّي يَنْتَسِبُونَ إِلَيْهَا ظَاهِرًا!، وَاللَّهِ الْمُسْتَعَانَ.

قُلْتُ: وَهَذَا الْحُكْمُ الشَّرْعِيُّ الَّذِي يَدْعُو الدُّوَلِ الْإِسْلَامِيَّةَ إِلَى الْوَحْدَةِ الصَّحِيحَةِ فِي الصَّوْمِ وَالْفِطْرِ فِي عَصْرِنَا الْآنَ لَا يَكَادُ يُعْرَفُ إِلَّا عِنْدَ بَعْضِ الدُّوَلِ الْإِسْلَامِيَّةِ الَّتِي تُحِبُّ الْإِتِّفَاقَ، وَتُكْرَهُ الْإِخْتِلَافَ.

\* لَكِنْ أَكْثَرَ النَّاسِ الْيَوْمَ يَظُنُّونَ أَنَّ الْمَسْأَلَةَ مَبْنِيَّةٌ عَلَى اخْتِلَافِ الْمَطَالِعِ، أَوْ عَلَى اخْتِلَافِ الدُّوَلِ الْإِسْلَامِيَّةِ، فَالْكُلُّ يُقَرَّرُ عَلَى مَا يُفْتَى فِي دَوْلَتِهِمْ مِنْ قَبْلِ مَا يُسَمَّى بِ(الشُّؤُونِ الْإِسْلَامِيَّةِ)، وَذَلِكَ بِسَبَبِ تَغْلُغِ الْأَفْكَارِ الْإِعْتِقَادِيَّةِ الْمُخَالَفَةِ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ عِنْدَ الْمُفْتِينَ فِي دَوْلِهِمْ.

\* وَتَرَى بَلَدًا أَهْلُهُ يَدْعُونَ أَنَّهُمْ عَلَى: «الْمَذْهَبِ الْحَنْفِيِّ!»، لَكِنَّهُمْ يُخَالَفُونَهُ، ثُمَّ يَصُومُونَ، وَيُفْطِرُونَ قَبْلَ الْمُسْلِمِينَ بِيَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ عَلَى فَتَاوَى الْمُفْتِينَ عِنْدَهُمْ مِنْ: «الصُّوفِيَّةِ» الْمُخَالَفِينَ دَائِمًا، كَ: «بَاكِسْتَانَ، وَالْهِنْدِ، وَأَفْغَانِسْتَانَ»، وَغَيْرِهَا، لِلْخُصُومَاتِ الَّتِي بَيْنَهُمْ، وَبَيْنَ الْبُلْدَانِ الْإِسْلَامِيَّةِ، فَلِمَاذَا لَا تَتْرُكُونَ أَفْكَارَكُمْ هَذِهِ، وَتَتَوَحَّدُونَ مَعَ الْمُسْلِمِينَ فِي أَصُولِهِمْ وَفُرُوعِهِمْ!؟

\* وَتَرَى: «الْفِرْقَةَ الْإِبَاضِيَّةَ» الَّتِي يَدْعُونَ التَّقْرِيبَ بَيْنَ الْمَذَاهِبِ الْإِسْلَامِيَّةِ، يُخَالَفُونَ الْمُسْلِمِينَ نَهَارًا جَهَارًا فِي صَوْمِ شَهْرِ رَمَضَانَ وَفِطْرِهِ، كَ: «عُمَانَ» وَغَيْرِهَا، عَلَى فَتَاوَى الْمُفْتِينَ مِنْ «الْإِبَاضِيَّةِ» فِيهَا!، وَذَلِكَ لِلْخُصُومَاتِ الَّتِي بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، فَلِمَاذَا لَا تَتْرُكُونَ أَفْكَارَكُمْ هَذِهِ، وَتَتَوَحَّدُونَ مَعَ الْمُسْلِمِينَ فِي أَصُولِهِمْ وَفُرُوعِهِمْ!؟

\* وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْبُلْدَانِ الَّتِي تُخَالَفُ الْمُسْلِمِينَ فِي صَوْمِهِمْ وَفِطْرِهِمْ، أَلَا يَعْلَمُ هَؤُلَاءِ أَنَّ الصَّوْمَ يَوْمَ يَصُومُ النَّاسُ، وَالْفِطْرَ يَوْمَ يُفْطِرُ النَّاسُ!.

\* لِذَلِكَ يُحِبُّونَ أَنْ يُخَالَفُوا الدُّوَلَ الْإِسْلَامِيَّةَ، خَاصَّةً الدَّوْلَةَ الَّتِي يُخَالَفُونَهَا فِي عَقَائِدِهِمْ مِثْلُ: «دَوْلَةُ بَلَدِ الْحَرَمَيْنِ» حَفِظَهَا اللَّهُ تَعَالَى.

قُلْتُ: بَلْ وَسَّرَبَتْ عِنْدَنَا هَذِهِ الْأَفْكَارُ عَلَى بَعْضِ الَّذِينَ يَنْتَسِبُونَ إِلَى الْعِلْمِ، فَتَرَاهُمْ يُدْنِدُونُ فِي الصُّحُفِ وَغَيْرِهَا عَلَى تَقْرِيرِ: «الْحِسَابِ الْفَلَكَيِّ»، وَغَيْرِهِ، بَلْ وَيَغْمِزُونَ فَتَاوَى عُلَمَاءِ الْحَرَمَيْنِ فِي صَوْمِهِمْ عَلَى رُؤْيَا الْهَيْلَالِ وَفِطْرِهِمْ، لِيُقَرَّرُوا مَا شَاءُوا فِي الْبَلَدِ فِي أَمْرِ الصِّيَامِ وَالْفِطْرِ<sup>(١)</sup>، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ حَزْمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الْفِصْلِ» (ج ٤ ص ١٧١): (وَاعْلَمُوا - رَحِمَكُمُ اللَّهُ - أَنَّ جَمِيعَ فِرْقِ الضَّلَالَةِ لَمْ يُجِرِ اللَّهُ عَلَى أَيْدِيهِمْ خَيْرًا، وَلَا فَتَحَ بِهِمْ مِنْ بِلَادِ الْكُفْرِ قَرْيَةً، وَلَا رَفَعَ لِلْإِسْلَامِ رَايَةً، وَمَا زَالُوا يَسْعَوْنَ فِي قَلْبِ نِظَامِ الْمُسْلِمِينَ، وَيُفَرِّقُونَ كَلِمَةَ الْمُؤْمِنِينَ، وَيَسْلُونَ السَّيْفَ عَلَى أَهْلِ الدِّينِ، وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ!). اهـ

قُلْتُ: وَخَالَفَ الْجُمْهُورَ الشَّافِعِيَّةَ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ - فَقَالُوا: إِذَا رُئِيَ الْهَيْلَالُ بِبَلَدٍ لَزِمَ حُكْمُهُ الْبَلَدَ الْقَرِيبَ لَا الْبَعِيدَ، بِحَسَبِ اخْتِلَافِ الْمَطَالِعِ فِي الْأَصْحَاحِ فِي مَذْهَبِهِمْ.

(١) فَهْمٌ لَا يُرِيدُونَ أَنْ يَصُومُوا وَيُفِطُّوا عَلَى رُؤْيَا: «الْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ»، وَهَذَا أَمْرٌ يُنْذِرُ بِخَطَرٍ كَبِيرٍ، وَسَرٌّ مُسْتَطِيرٌ، يُفَرِّقُ أَهْلَ السُّنَّةِ فِي الْبَلَدِ، وَهَذِهِ مِخْنَةٌ فِي بَدَايَةِ عَهْدِهَا فَلَا بُدَّ مِنْ أَخْذِ الْحَيْطَةِ، وَالْحَدَرِ مِنْ تَطْبِيقِ آرَائِهِمُ الَّتِي تُفَرِّقُ وَلَا تَأْلَفُ، حَتَّى لَا يَجِلَّ بِنَا مَا حَلَّ بَعِيرِنَا مِنَ الْفُرْقَةِ وَالْفِتْنَةِ، نَسْأَلُ اللَّهَ السَّلَامَةَ وَالْعَافِيَةَ.

\* وَاسْتَدَلُّوا عَلَىٰ اعْتِبَارِ اخْتِلَافِ الْمَطَالِعِ بِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا<sup>(١)</sup>، وَهُوَ أَقْوَىٰ مَا اسْتَدَلَّ بِهِ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُمُ اللَّهُ:

فَعَنْ كُرَيْبٍ، أَنَّ أُمَّ الْفَضْلِ بِنْتَ الْحَارِثِ، بَعَثَتْهُ إِلَىٰ مُعَاوِيَةَ بِالشَّامِ، قَالَ: فَقَدِمْتُ الشَّامَ، فَقَضَيْتُ حَاجَتَهَا، وَاسْتَهَلَّ عَلَيَّ رَمَضَانٌ<sup>(٢)</sup> وَأَنَا بِالشَّامِ، فَرَأَيْتُ الْهَيْلَالَ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ، ثُمَّ قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ فِي آخِرِ الشَّهْرِ، فَسَأَلَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ثُمَّ ذَكَرَ الْهَيْلَالَ فَقَالَ: مَتَىٰ رَأَيْتُمُ الْهَيْلَالَ؟ فَقُلْتُ: رَأَيْنَاهُ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ، فَقَالَ: أَنْتَ رَأَيْتَهُ؟ فَقُلْتُ: نَعَمْ، وَرَأَاهُ النَّاسُ، وَصَامُوا وَصَامَ مُعَاوِيَةُ، فَقَالَ: (لَكِنَّا رَأَيْنَاهُ لَيْلَةَ السَّبْتِ، فَلَا نَزَالَ نَصُومٌ حَتَّىٰ نُكْمِلَ ثَلَاثِينَ، أَوْ نَرَاهُ، فَقُلْتُ: أَوْ لَا تَكْتَفِي بِرُؤْيَةِ مُعَاوِيَةَ وَصِيَامِهِ؟ فَقَالَ: لَا، هَكَذَا أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ).<sup>(٣)</sup>

قُلْتُ: وَلَا يُعَارِضُ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عُمُومَ، عَلَىٰ فَرَضِ صِحَّتِهِ: الْأَحَادِيثِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا.

وَبَيَانُ ذَلِكَ مِنْ وَجْهِ:

أَوَّلًا: أَنَّ هُنَاكَ خِلَافًا مَشْهُورًا بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَلَىٰ مَذَاهِبَ عِدَّةٍ؛ كَمَا تَرَاهُ مَبْسُوطًا، فِي «فَتْحِ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٤ ص ١٢٥)، وَالْمَرْجِعُ فِي ذَلِكَ

(١) قُلْتُ: وَالْعَجِيبُ مِنْ أَمْرِ الَّذِينَ يَدَّعُونَ التَّقْرِيبَ بَيْنَ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَتَوْحِيدَهَا أَنَّهُمْ يُفْتَنُونَ بُلْدَانَهُمْ بِالصَّوْمِ وَالْفِطْرِ عَلَىٰ اخْتِلَافِ الْمَطَالِعِ فِي الْبُلْدَانِ، فَوَقَعُوا فِي تَفْرِيقِ الْأُمَّةِ فِي عِبَادَتِهَا!، وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

(٢) أَيُّ: ظَهَرَ هَيْلَالُهُ.

(٣) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٠٨٧).

إِلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النِّسَاءُ: ٥٩].

فَعَنِ الْإِمَامِ مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ﴾ [النِّسَاءُ: ٥٩] (إِلَى كِتَابِ اللَّهِ، وَالرَّدُّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذَا قُبِضَ إِلَيَّ سُنَّتِهِ).<sup>(١)</sup>

قُلْتُ: وَالْوَاجِبُ عِنْدَ اخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ طَلَبُ الدَّلِيلِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَذَلِكَ لِأَيْعُدَمِ، وَاللَّهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ.<sup>(٢)</sup>

ثَانِيًا: أَنَّ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَرَدَّ فِيْمَنْ صَامَ عَلَى رُؤْيَا بَلَدِهِ، ثُمَّ بَلَغَهُ فِي أَثْنَاءِ رَمَضَانَ أَنَّهُمْ رَأَوْا الْهَيْلَالَ فِي بَلَدٍ آخَرَ قَبْلَهُ بِيَوْمٍ، فَفِي هَذِهِ الْحَالَةِ يُسْتَمَرُّ فِي الصِّيَامِ مَعَ أَهْلِ بَلَدِهِ حَتَّى يُكْمَلُوا ثَلَاثِينَ أَوْ يَرَوْا هَيْلَالَهُمْ.

ثَالِثًا: أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لَمْ يُصْرِحْ بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهُمْ بِأَنْ لَا يَعْمَلُوا بِرُؤْيَا غَيْرِهِمْ مِنَ الْبُلْدَانِ الْإِسْلَامِيَّةِ، فَتَنَبَّهَ.

(١) أَنْثَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ فِي «مُشْكِلِ الْأَثَارِ» (ج ١ ص ٤٧٤)، وَابْنُ شَاهِينَ فِي «شَرْحِ الْمَدَاهِبِ» (ص ٤٤)، وَالْحَطِيبُ فِي «الْفَقِيهِ وَالْمُتَفَقِّهِ» (ج ١ ص ١٤٤)، وَالْهَرَوِيُّ فِي «دَمَّ الْكَلَامِ» (ج ٢ ص ٦٧)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ» (ج ٢ ص ١٩٠).

وَأَسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(٢) وَأَنْظَرُ: «أَسْبَابُ اخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ» لِشَيْخِنَا ابْنِ عُثَيْمِينَ (ص ٥).

رَابِعًا: أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَرَادَ أَنْ يُبَيِّنَ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ أَمَرَهُمْ بِإِكْمَالِ الثَّلَاثِينَ أَنْ يَرَوْهُ، لِيَبْقَى: «كَرِيبٌ»، عَلَى الصِّيَامِ مَعَ أَهْلِ بَلَدِهِ، وَيُفْطِرُ مَعَهُمْ، فَلَا يَتَقَدَّمُهُمْ فِي الْفِطْرِ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (لَكِنَّا رَأَيْنَاهُ لَيْلَةَ السَّبْتِ، فَلَا نَزَالَ نَصُومَ حَتَّى نُكْمِلَ ثَلَاثِينَ، أَوْ نَرَاهُ)، لِأَنَّ الصَّوْمَ بِصَوْمِ يَوْمِ النَّاسِ، وَالْفِطْرَ بِفِطْرِ يَوْمِ النَّاسِ.

خَامِسًا: أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لَمْ يَعْلَمْ بِخَبْرِ صَوْمِ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ ﷺ فِي الشَّامِ ابْتِدَاءً حَتَّى يَصُومَ مَعَهُ، بَلْ لَمْ يَعْلَمْ بِذَلِكَ إِلَّا آخِرَ الشَّهْرِ وَذَلِكَ لِقَوْلِ كَرِيبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (فَسَأَلَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ فَقَالَ: مَتَى رَأَيْتُمُ الْهَيْلَالَ؟ فَقُلْتُ: رَأَيْنَاهُ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ).

فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (فَلَا نَزَالَ نَصُومَ حَتَّى نُكْمِلَ ثَلَاثِينَ، أَوْ نَرَاهُ). قُلْتُ: وَهَذَا مُوَافِقٌ لِغُمُومِ أَحَادِيثِ رُؤْيَةِ الْهَيْلَالِ؛ أَيُّ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَنَا بِقَوْلِهِ: (صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَيْهِ)، وَلِذَلِكَ قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (هَكَذَا أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ)؛ أَيُّ: أَمَرْنَا أَنْ نَصُومَ مَعَ النَّاسِ، وَأَنْ نُفْطِرَ مَعَ النَّاسِ؛ أَيُّ: الصَّوْمَ مَعَ الْأُمَّةِ، وَالْفِطْرَ مَعَ الْأُمَّةِ.

قُلْتُ: إِذَا فَعَدَمَ عَمَلِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - بِرُؤْيَا أَهْلِ الشَّامِ فِي هَذَا الشَّهْرِ فَقَطْ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يَدْرِي بِخَبَرِ صَوْمِ مُعَاوِيَةَ رضي الله عنه لِلْبُعْدِ الَّذِي بَيْنَهُمَا، وَلِتَعَدُّرِ سُرْعَةِ الْإِتِّصَالَاتِ، وَالْمُوَاصَلَاتِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ. <sup>(١)</sup>

سَادِسًا: أَنَّ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مِنْ أَحَادِيثِ الْمُتَشَابِهِ، وَالْعِلْمُ فِي ذَلِكَ أَنَّ الْمُتَشَابِهَ يُحْمَلُ عَلَى الْمُحْكَمِ، فَهُوَ يُعْتَبَرُ مِنْ بَابِ الْاجْتِهَادِ، وَلَيْسَ بِحُجَّةٍ، فَيَجِبُ أَنْ يُقْتَصَرَ عَلَى النُّصُوصِ الْمُحْكَمَةِ. <sup>(٢)</sup>

قَالَ شَيْخُنَا الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثَيْمِينِ رحمته الله فِي «أَسْبَابِ الْخِلَافِ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ» (ص ١٨): (وَطَرِيقُ الْعِلْمِ أَنْ يُحْمَلَ الْمُتَشَابِهُ عَلَى الْمُحْكَمِ). اهـ  
قُلْتُ: فَالْإِسْتِدْلَالُ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَلَى صَوْمِ شَهْرِ رَمَضَانَ بِإِخْتِلَافِ الْمَطَالِعِ خَطَأً فِي الْفَهْمِ وَالْإِسْتِدْلَالِ أَوْقَعَ النَّاسَ فِي خَبْطٍ وَخَلْطٍ حَتَّى تَفَرَّقُوا فِي الْبُلْدَانِ الْإِسْلَامِيَّةِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا.

(١) قُلْتُ: وَأَمَّا الشُّهُورُ الْأُخْرَى الَّتِي هِيَ مِنْ رَمَضَانَ، كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَصُومُ مَعَ النَّاسِ كُلِّهِمْ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ، وَيَسْتَحِيلُ مِنْهُ أَنَّهُ لَا يَصُومُ رَمَضَانَ مَعَ الْأُمَّةِ فِي عَهْدِهِ، بَلْ كَانَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - يَصُومُ مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، وَيَفْطِرُ مَعَهُ صلى الله عليه وسلم.

(٢) قُلْتُ: وَكَذَلِكَ لَا يَصْلُحُ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لِلتَّخْصِيصِ، لِأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، لَمْ يَأْتِ بِلَفْظِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، وَلَا بِمَعْنَى لَفْظِهِ حَتَّى نَنْظُرَ فِي عُمُومِهِ، وَخُصُوصِهِ، إِنَّمَا جَاءَنَا بِصِيغَةٍ مُجْمَلَةٍ: (هَكَذَا أَمَرْنَا رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم)، فَيَحْمَلُ هَذَا الْمَرْفُوعَ الْمُجْمَلُ عَلَى الْأَحَادِيثِ الْمَرْفُوعَةِ الْمُحْكَمَةِ، وَاللَّهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ.

قُلْتُ: فَهَذَا هُوَ التَّوْفِيقُ بَيْنَ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَالِاسْتِدْلَالَ

بِهِ.<sup>(١)</sup>

قَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «تَمَامِ الْمِنَّةِ» (ص ٣٩٨)؛ مُعَلِّقًا عَلَى صَاحِبِ كِتَابِ «فِيهِ السُّنَّةُ»: (وَهَذَا كَلَامٌ عَجِيبٌ غَرِيبٌ؛ لِأَنَّهُ إِنْ صَحَّ أَنَّهُ مُشَاهِدٌ مُوَافِقٌ لِلْوَاقِعِ، فَلَيْسَ فِيهِ أَنَّهُ مُوَافِقٌ لِلشَّرْعِ أَوَّلًا، وَلِأَنَّ الْجِهَاتَ - كَالْمَطَالِعِ - أُمُورٌ نَسْبِيَّةٌ لَيْسَ لَهَا حُدُودٌ مَادِيَّةٌ يُمَكِّنُ لِلنَّاسِ أَنْ يَتَّبِعُوهَا وَيَقْفُوا عِنْدَهَا؛ ثَانِيًا: وَأَنَا - وَاللَّهُ - لَا أَدْرِي مَا الَّذِي حَمَلَ الْمُؤَلِّفَ عَلَى اخْتِيَارِ هَذَا الرَّأْيِ الشَّاذِّ، وَأَنْ يُعْرِضَ عَنِ الْأَخْذِ بِعُمُومِ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ، وَبِخَاصَّةِ أَنَّهُ مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ، كَمَا ذَكَرَهُ هُوَ نَفْسُهُ، وَقَدْ اخْتَارَهُ كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ الْمُحَقِّقِينَ؛ مِثْلُ: شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ فِي «الْفَتَاوَى» (الْمُجَلَّدُ ٢٥)، وَالشُّوْكَانِيَّ فِي «نَيْلِ الْأَوْطَارِ»، وَصَدِيقِ حَسَنِ خَانَ فِي «الرَّوَضَةِ النَّدِيَّةِ» (١/ ٢٢٤-٢٢٥)، وَغَيْرِهِمْ، فَهُوَ الْحَقُّ الَّذِي لَا يَصِحُّ سِوَاهُ، وَلَا يُعَارِضُهُ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ لِأُمُورٍ ذَكَرَهَا الشُّوْكَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَلَعَلَّ الْأَقْوَى أَنْ يُقَالَ: إِنَّ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ وَرَدَ فِي مَنْ صَامَ عَلَى رُؤْيَا بَلَدِهِ، ثُمَّ بَلَغَهُ فِي أَثْنَاءِ رَمَضَانَ أَنَّهُمْ رَأَوْا الْهَلَالَ فِي بَلَدٍ آخَرَ قَبْلَهُ بِيَوْمٍ، فَفِي هَذِهِ الْحَالَةِ يُسْتَمَرُّ فِي الصِّيَامِ مَعَ أَهْلِ بَلَدِهِ حَتَّى يُكْمَلُوا ثَلَاثِينَ، أَوْ يَرَوْا هَلَالَهُمْ. وَبِذَلِكَ يَزُولُ الْإِشْكَالُ، وَيَبْقَى حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ وَغَيْرِهِ عَلَى عُمُومِهِ؛ يَشْمَلُ

(١) وَانظُرْ: «الدَّرَارِي الْمُضِيَّةَ فِي شَرْحِ الدَّرْرِ الْبَهِيَّةِ» لِلشُّوْكَانِيِّ (ج ١ ص ٢٢٤)، وَ«نَيْلِ الْأَوْطَارِ فِي شَرْحِ

مُنْتَقَى الْأَخْبَارِ» لَهُ (ج ٤ ص ١٩٥)، وَ«الرَّوَضَةَ النَّدِيَّةَ فِي شَرْحِ الدَّرْرِ الْبَهِيَّةِ» لِلْقُنُوجِيِّ (ج ١ ص ٧٣٧)، وَ«تَمَامِ

الْمِنَّةِ» لِلشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ (ص ٣٩٨).

كُلُّ مَنْ بَلَغَهُ رُؤْيَا الْهَلَالِ مِنْ أَيِّ بَلَدٍ، أَوْ إِقْلِيمٍ مِنْ غَيْرِ تَحْدِيدِ مَسَافَةٍ أَصْلًا؛ كَمَا قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي «الْفَتَاوَى» (٢٥ / ١٥٧)، وَهَذَا أَمْرٌ مُتَيَسِّرٌ الْيَوْمَ لِلغَايَةِ؛ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ، وَلَكِنَّهُ يَتَطَلَّبُ شَيْئًا مِنْ اهْتِمَامِ الدَّوَلِ الْإِسْلَامِيَّةِ حَتَّى تَجْعَلَهُ حَقِيقَةً وَاقِعِيَّةً إِنْ شَاءَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى.

\* وَإِلَى أَنْ تَجْتَمِعَ الدَّوَلُ الْإِسْلَامِيَّةَ عَلَى ذَلِكَ فَإِنِّي أَرَى عَلَى شَعْبِ كُلِّ دَوْلَةٍ أَنْ يَصُومَ مَعَ دَوْلَتِهِ، وَلَا يَنْقَسِمُ عَلَى نَفْسِهِ، فَيَصُومُ بَعْضُهُمْ مَعَهَا، وَبَعْضُهُمْ مَعَ غَيْرِهَا مِمَّنْ تَقَدَّمَتْ فِي صِيَامِهَا أَوْ تَأَخَّرَتْ؛ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ تَوْسِيعِ دَائِرَةِ الْخِلَافِ فِي الشَّعْبِ الْوَاحِدِ؛ كَمَا وَقَعَ فِي بَعْضِ الدَّوَلِ الْعَرَبِيَّةِ مُنْذُ بَضْعِ سِنِينَ، وَاللهُ الْمُسْتَعَانُ. اهـ

وَقَالَ أَبُو الْقَاسِمِ الْأَصْبَهَانِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْحُجَّةِ» (ج ١ ص ٣٩٥): (سَبَقَ بِالْكِتَابِ النَّاطِقِ مِنَ اللهِ تَعَالَى، وَمِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ، وَمِنْ أَقْوَالِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ: أَنَا أَمَرْنَا بِالِاتِّبَاعِ وَنُدَبْنَا إِلَيْهِ، وَنُهِنَا عَنِ الْإِبْتِدَاعِ، وَزُجِرْنَا عَنْهُ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُنَا الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثَيْمِينِ رَحِمَهُ اللهُ فِي «شَرْحِ الْقَوَاعِدِ الْمُثَلَّى» (ص ٣٦٩): (أَجْمَعُوا عَلَى الْأَخْذِ بِظَاهِرِ النُّصُوصِ، وَأَنَّهُ حَقٌّ عَلَى حَقِيقَتِهِ، وَأَنَّهُ هُوَ اللَّائِقُ بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ). اهـ

وَعَنِ الْإِمَامِ الزُّهْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (مِنَ اللَّهِ الْعِلْمُ، وَعَلَى رَسُولِ اللَّهِ الْبَلَاغُ، وَعَلَيْنَا التَّسْلِيمُ، أَمْرُوا حَدِيثَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَمَا جَاءَتْ) <sup>(١)</sup>. وَفِي رِوَايَةٍ: (أَمْرُوا أَحَادِيثَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى مَا جَاءَتْ).

### أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» مَجْزُومًا بِهِ؛ فِي كِتَابِ: «التَّوْحِيدِ» (ج ٦ ص ٢٧٣٨)، وَفِي «خَلْقِ أَفْعَالِ الْعِبَادِ» (٣٣٢) تَعْلِيْقًا، وَالْخَلَالُ فِي «السُّنَّةِ» (١٠٠١)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ٦ ص ١٤)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «حِلْيَةِ الْأَوْلِيَاءِ» (ج ٣ ص ٣٦٩)، وَالْحَمِيدِيُّ فِي «النَّوَادِرِ» (ج ١٣ ص ٥٠٤-فَتْحُ الْبَارِيِّ)، وَالْخَطِيبُ فِي «الْجَامِعِ لِأَخْلَاقِ الرَّائِي» (١٣٧٠)، وَابْنُ حِبَّانٍ فِي «صَحِيحِهِ» (١٨٦)، وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي «الْأَدَبِ» (ج ١٣ ص ٥٠٤-فَتْحُ الْبَارِيِّ)، وَالْمَرْوَزِيُّ فِي «تَعْظِيمِ قَدْرِ الصَّلَاةِ» (٥٢٠)، وَالسَّمْعَانِيُّ فِي «أَدَبِ الْإِمْلَاءِ وَالِاسْتِمْلَاءِ» (ص ٦٢)، وَابْنُ حَجَرَ فِي «تَغْلِيْقِ التَّعْلِيْقِ» (ج ٥ ص ٣٦٥)، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «عِلَلِ الْحَدِيثِ» (ج ٢ ص ٢٠٩)، وَأَبُو زُرْعَةَ الدَّمَشَقِيُّ فِي «التَّارِيخِ» (ج ١ ص ٦٢٠)، وَالذَّهَبِيُّ فِي «السِّيَرِ» (ج ٥ ص ٣٤٦) مِنْ طُرُقٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهِ.

### وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(١) فَقَوْلُهُ: (أَمْرُوا حَدِيثَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى مَا جَاءَتْ)؛ هُوَ مِنْ بَابِ حَمَلِ الْمُفْرَدِ عَلَى مَعْنَى الْجَمْعِ، وَهُوَ يَجُوزُ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَالْحَادَّةُ فِي الْعِبَارَةِ؛ أَنْ يُقَالَ: (أَمْرُوا أَحَادِيثَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى مَا جَاءَتْ)، وَيُقَالُ: (أَمْرُوا حَدِيثَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى مَا جَاءَ).

انظُرْ: «الْخَصَائِصُ» لابنِ جَنِّي (ج ٢ ص ٤١٩).

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ قُدَامَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «ذَمِّ التَّأْوِيلِ» (ص ٤٠): (وَإِلْجَمَاعُ حُجَّةٌ قَاطِعَةٌ

فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَجْمَعُ أُمَّةً مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى ضَلَالَةٍ). اهـ

قُلْتُ: وَهَذِهِ أَحَادِيثٌ صَحِيحَةٌ فِي أَنَّهُ إِذَا ثَبَّتَتْ رُؤْيَا الْهَيْلَالِ فِي أَيِّ بَلَدٍ وَجَبَ

عَلَى بَقِيَّةِ الْبُلْدَانِ الْإِسْلَامِيَّةِ أَنْ تَصُومَ وَتَنْفَطِرَ بِهَذِهِ الرُّؤْيَا وَلَا عِبْرَةٌ بِاخْتِلَافِ الْمَطَالِعِ

رَوَاهَا جَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَصْحَابُ الْحَدِيثِ فِيمَا وَرَدَ فِي السَّنَةِ

النَّبَوِيَّةِ، وَلَمْ يَتَكَلَّمْ أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَالتَّابِعِينَ الْكِرَامِ فِي تَأْوِيلِهَا، اللَّهُمَّ غَفْرًا.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «رِسَالَتِهِ» (ص ٢٤): (يَجِبُ اتِّبَاعُ طَرِيقَةِ

السَّلَفِ مِنَ السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ، وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ، فَإِنَّ

إِجْمَاعَهُمْ حُجَّةٌ قَاطِعَةٌ، وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يُخَالَفَهُمْ فِيمَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ، لَا فِي الْأُصُولِ،

وَلَا فِي الْفُرُوعِ). اهـ

قُلْتُ: فَإِجْمَاعُ الْمُسْلِمِينَ قَدِيمًا ثَابِتٌ عَلَى خِلَافِ مَا كَانَ عَلَيْهِ أَهْلُ التَّمَذُّهِبِ؛

فَإِنَّ السَّلَفَ الصَّالِحَ مِنْ صَدْرِ هَذِهِ الْأُمَّةِ؛ وَهُمْ: الصَّحَابَةُ الَّذِينَ هُمْ خَيْرُ الْقُرُونِ،

والتَّابِعُونَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ، وَأئِمَّةُ الْهُدَى مِنْ بَعْدِهِمْ كَانُوا مُجْمَعِينَ.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ قُدَامَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «لُمَعَةِ الْاِعْتِقَادِ» (ص ٣٩): (وَقَدْ أَمَرْنَا بِالِاقْتِفَاءِ

لِأَثَرِهِمْ، وَالِاهْتِدَاءِ بِمَنَارِهِمْ، وَحُدْرْنَا الْمُحَدَّثَاتِ، وَأَخْبَرْنَا أَنَّهَا مِنَ الصَّلَاةِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٣ ص ١٧٥): (وَيَعْلَمُونَ

أَنَّ أَصْدَقَ الْكَلَامِ كَلَامُ اللَّهِ، وَخَيْرَ الْهُدَى هُدَى مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَيُؤَثِّرُونَ كَلَامَ اللَّهِ عَلَى

كَلَامٍ غَيْرِهِ مِنْ كَلَامِ أَصْنَافِ النَّاسِ، وَيُقَدِّمُونَ هُدَى مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى هُدَى كُلِّ أَحَدٍ ...

وَإِلْجَمَاعُ هُوَ: الْأَصْلُ الثَّلَاثُ الَّذِي يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ فِي الْعِلْمِ وَالِدِّينِ، وَهُمْ يَرْنُونَ بِهَذِهِ

الأصول الثلاثة جميع ما عليه الناس من أقوال وأعمال باطنية أو ظاهرة مما له تعلق بالدين). اهـ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته في «الفتاوى» (ج ٣ ص ٣٤٦): (من قال بالكتاب والسنة والإجماع كان من أهل السنة والجماعة). اهـ.

قلت: فمصادر المعرفة في أحكام الدين في الأصول والفروع موقوفة على هذه الأصول الثلاثة عند السلف الصالح، فعنها يصدرون، ومنها ينهلون، إذ لا حاجة لهم إلى غيرها في تلك المطالب، فقد ضمن الله لعباده فيها الهدى والنور، والعصمة من الغي والضلال، وفيها الكفاية والرحمة والذكرى لمن طلب الحق وصح قصده: ﴿أولم يكنهم أنا أنزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم إن في ذلك لرحمة وذكرى لقوم يؤمنون﴾ [العنكبوت: ٥١].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته في «الفتاوى» (ج ١٣ ص ١٣٦): (وأما الأمور الإلهية، والمعارف الدينية؛ فهذه العلم فيها مأخذه عن الرسول؛ فالرسول أعلم الخلق بها، وأزغبهم في تعريف الخلق بها، وأقدرهم على بيانها وتعريفها، فهو فوق كل أحد في العلم والقدرة والإرادة، وهذه الثلاثة بها يتم المقصود). اهـ.

\* وهذا المنهج المتين الذي قام عليه مذهب السلف في الاستدلال قد دلت عليه أدلة كثيرة من النقل والعقل السليم<sup>(١)</sup>، فمنها:

(١) وانظر: «مفتاح دار السعادة» لابن القيم (ج ٢ ص ١١٧).

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَأَمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبَعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [الْأَعْرَافُ: ١٥٨].

وقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾ [النِّسَاءُ: ٨٠].

وقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النِّسَاءُ: ٥٩].

قُلْتُ: وَالرَّدُّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يَكُونُ إِلَيْهِ فِي حَيَاتِهِ، وَإِلَى سُنَّتِهِ بَعْدَ مَمَاتِهِ.<sup>(١)</sup>  
\* وَإِنَّ تَمَسُّكَ السَّلَفِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ فِي أَبْوَابِ الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ؛ لَهُوَ أَعْظَمُ مَعَالِمٍ مَنَهِجِهِمُ الَّذِي خَالَفُوا بِهِ عَامَّةَ الطَّوَائِفِ الْمُنْحَرِفَةِ، كَمَا أَنَّهُ مِنْ أَعْظَمِ نِعَمِ اللَّهِ عَلَيْهِمْ، وَذَلِكَ أَنَّ مَنْ فَتَحَ الْبَابَ لِعَقْلِهِ فِي هَذِهِ الْمَطَالِبِ الْغَيْبِيَّةِ ضَلَّ، وَانْحَرَفَ عَنِ السَّبِيلِ، وَتَاهَ فِي ظُلُمَاتِ الْغَيِّ وَالضَّلَالِ.<sup>(٢)</sup>

قُلْتُ: فَأَهْلُ السُّنَّةِ يُسَلِّمُونَ تَسْلِيمًا مُطْلَقًا؛ لِكُلِّ مَا صَحَّ فِي نُصُوصِ الْوَحْيِ؛ فَمَا أَثْبَتَهُ النُّقْلُ أَثْبَتُوهُ، وَمَا نَفَاهُ نَفَوْهُ، وَمَا سَكَتَ عَنْهُ تَوَقَّفُوا فِيهِ دُونَ إِثْبَاتٍ أَوْ نَفْيٍ.<sup>(٣)</sup>

(١) وَأَنْظُرْ: «الْقَوَاعِدُ الْمُثَلِّي» لَشَيْخِنَا ابْنِ عَثِيمِينَ (ص ٧٣).

(٢) وَأَنْظُرْ: «قَلْبُ الْأَدِلَّةِ عَلَى الطَّوَائِفِ الْمُضِلَّةِ» لِلْقَاضِي (ج ١ ص ٤٠ و ٤١).

(٣) وَأَنْظُرْ: «الْقَوَاعِدُ الْمُثَلِّي» لَشَيْخِنَا ابْنِ عَثِيمِينَ (ص ٧١ و ٧٢)، وَ«فَتْحُ الْبَارِي» لابْنِ حَجَرٍ (ج ١٣

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٣ ص ٤١): (إِنَّ مَا أَخْبَرَ بِهِ الرَّسُولَ ﷺ عَنْ رَبِّهِ؛ فَإِنَّهُ يَجِبُ الْإِيْمَانُ بِهِ سَوَاءً عَرَفْنَا مَعْنَاهُ، أَوْ لَمْ نَعْرِفْ؛ لِأَنَّهُ الصَّادِقُ الْمَصْدُوقُ؛ فَمَا جَاءَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَجَبَ عَلَى كُلِّ مُؤْمِنٍ الْإِيْمَانُ بِهِ، وَإِنْ لَمْ يَفْهَمْ مَعْنَاهُ، وَكَذَلِكَ مَا ثَبَّتَ بِاتِّفَاقِ سَلَفِ الْأُمَّةِ وَأُمَّتِهَا). اهـ

قُلْتُ: فَالِنَّبِيِّ ﷺ بَيْنَ لِأَصْحَابِهِ الْكِرَامِ: الْقُرْآنَ لَفْظَةً وَمَعْنَاهُ، فَبَلَّغَهُمْ مَعَانِيَهُ؛ كَمَا بَلَّغَهُمْ أَلْفَاظَهُ، وَلَا يَحْصُلُ الْبَيَانُ، وَالْبَلَاغُ الْمَقْصُودُ إِلَّا بِذَلِكَ. <sup>(١)</sup>

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾ [إِبْرَاهِيمُ: ٤].

وَقَالَ الْإِمَامُ الطَّحَاوِيُّ رحمته فِي «عَقِيدَتِهِ» (ص ١٤٩): (وَلَا تُثَبَّتُ قَدَمُ الْإِسْلَامِ

إِلَّا عَلَى ظَهْرِ التَّسْلِيمِ وَالِاسْتِسْلَامِ). اهـ

قُلْتُ: فَقَدَمُ الْإِسْلَامِ لَا يَثْبُتُ إِلَّا عَلَى قَنْطَرَةِ التَّسْلِيمِ. <sup>(٢)</sup>

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا﴾ [آلِ عِمْرَانَ: ٧].

(١) انظُرْ: «مُخْتَصَرِ الصَّوَاعِقِ الْمُرْسَلَةِ» لابن القيم (ج ٤ ص ١٤١١)، و«الْفَتَاوَى» لابن تيمية (ج ١٣ ص ٢٨ و ٢٩)، و«الرِّسَالَةَ الصَّفَدِيَّةَ» لَهُ (ص ١٣٣ و ٢٥٨ و ٢٥٩)، و«مُقَدِّمَةً فِي أُصُولِ التَّفْسِيرِ» لَهُ أَيْضًا (ص ٢١)، و«شَرْحَ الْقَوَاعِدِ الْمُثَلَّى» لِشَيْخِنَا ابْنِ عُثَيْمِينَ (ص ٢٤٦).

(٢) وَانظُرْ: «شَرْحَ السُّنَّةِ» لِلْبَغَوِيِّ (ج ١ ص ١٧١)، و«شَرْحَ لُمَعَةِ الْاِعْتِقَادِ» لِشَيْخِنَا ابْنِ عُثَيْمِينَ (ص ٣٢ و ٣٣)، و«اِعْتِقَادَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ» لِلْهَكَارِيِّ (ص ٢٨٤)، و«شَرْحَ الْعَقِيدَةِ الطَّحَاوِيَّةِ» لِابْنِ أَبِي الْعَرَّ (ص ١٤٩)، و«عَقِيدَةَ الْمُسْلِمِينَ» لِلْبَلِيهِيِّ (ج ٢ ص ١٦٨)، و«الْكَوَاشِفَ الْجَلِيَّةَ» لِلْسَّلْمَانِ (ص ٩٢ و ٩٣)، و«الْفَقْهَ الْأَكْبَرَ» لِأَبِي حَنِيفَةَ (ص ٥٧)، و«عَقِيدَةَ السَّلَفِ» لِلصَّابُونِيِّ (ص ٢٥٠).

\* فَيَجِبُ التَّسْلِيمُ بِجَمِيعِ مَا وَرَدَ عَنِ الرَّسُولِ ﷺ، وَقَبُولُهُ، وَاتِّبَاعُ سُنَّتِهِ<sup>(١)</sup>؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النِّسَاءُ: ٦٥].

قُلْتُ: فَيَجِبُ التَّسْلِيمُ، وَالْقَبُولُ لآيَاتِ، وَأَحَادِيثِ الْأَحْكَامِ فِي الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «التَّدْمِيرِيَّةِ» (ص ١٦٩): (وَهَذَا الدِّينُ هُوَ دِينُ الْإِسْلَامِ، الَّذِي لَا يَقْبَلُ اللهُ دِينًا غَيْرَهُ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «التَّدْمِيرِيَّةِ» (ص ١٦٩): (فَالْإِسْلَامُ يَتَّصِفُ بِالِاسْتِسْلَامِ لِلَّهِ وَحَدَهُ، فَمَنْ اسْتَسْلَمَ لَهُ وَلِغَيْرِهِ كَانَ مُشْرِكًا، وَمَنْ لَمْ يَسْتَسْلِمْ لَهُ كَانَ مُسْتَكْبِرًا عَنِ عِبَادَتِهِ). اهـ

وَقَالَ الشَّيْخُ صَالِحُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْبَلِيهِيِّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «عَقِيدَةِ الْمُسْلِمِينَ» (ج ١ ص ١٦٨): (يَجِبُ الْاسْتِسْلَامُ وَالتَّسْلِيمُ لِنُصُوصِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ). اهـ  
قُلْتُ: فَلَا عُدْرَ لِأَحَدٍ بَعْدَ السُّنَّةِ فِي ضَلَالَةٍ رَكِبَهَا حَسَبَهَا هُدًى، وَلَا فِي هُدًى تَرَكَهَ حَسَبَهُ ضَلَالَةً، وَقَدْ بَيَّنَّتِ الْأُمُورُ، وَثَبَّتِ الْحُجَّةُ، وَأَنْقَطَعَ الْعُدْرُ.

(١) كَمَا يَجِبُ الْإِنْكَارُ الشَّدِيدُ عَلَى مَنْ يَعْتَرِضُ عَلَىٰ أَخْبَارِهِ الصَّحِيحَةِ، أَوْ بَعْضَهَا عَلَىٰ سَبِيلِ الْإِنْكَارِ، أَوْ الْاسْتِبْعَادِ لَهَا، لِأَنَّ التَّسَاهُلَ فِي ذَلِكَ، وَعَدَمَ الْحَزْمِ فِيهِ يُسَاعِدُ عَلَىٰ فُشُوقِ الْبِدْعِ، وَانْتِشَارِهَا بَيْنَ الْأُمَّةِ. وَأَنْظُرْ: «عَقِيدَةُ السَّلَفِ» لِلصَّابُونِيِّ (ص ٣٢١).

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ رحمته الله فِي «إِعْلَامِ الْمُوقَعِينَ» (ج ٣ ص ٥٣٨): (إِنَّهُمْ -يَعْنِي: الصَّحَابَةَ- لَمْ يَكُونُوا يَدْعُونَ مَا يَعْرِفُونَ مِنَ السُّنَّةِ تَقْلِيدًا لِهَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةِ؛ كَمَا تَفَعَّلَهُ فِرْقَةُ التَّقْلِيدِ، بَلْ مَنْ تَأَمَّلَ سِيرَةَ الْقَوْمِ رَأَى أَنََّّهُمْ كَانُوا إِذَا ظَهَرَتْ لَهُمُ السُّنَّةُ لَمْ يَكُونُوا يَدْعُونَهَا لِقَوْلِ أَحَدٍ كَانَتْ مِنْ كَانٍ). اهـ

قَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ: (لَقَدْ ضَلَّ مَنْ تَرَكَ حَدِيثَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِقَوْلِ مَنْ بَعْدَهُ).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ فِي «الْفَقِيهِ وَالْمُتَفَقِّهِ» (ج ١ ص ٣٨٦) مِنْ طَرِيقِ يُوسُفَ ابْنِ الْقَاسِمِ الْمِيَانِجِيِّ، حَدَّثَنِي الْحُسَيْنُ بْنُ الْفَتْحِ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ صَاعِدٍ، نَا بَحْرٌ، نَا الشَّافِعِيُّ بِهِ.  
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَعَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ شِهَابٍ، يَقُولُ: (سَلَّمُوا لِلْسُّنَّةِ وَلَا تُعَارِضُوهَا).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ فِي «الْفَقِيهِ وَالْمُتَفَقِّهِ» (ج ١ ص ٣٨٥)، وَالِدَّارُ قُطَيْبِيُّ فِي «الْصِّفَاتِ» (ص ٤٤)، وَأَبُو الْفَتْحِ نَصْرُ الْمَقْدِسِيُّ فِي «الْحُجَّةِ» (ج ١ ص ١٢) مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ أَيُّوبَ الزَّاهِدِ، نَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ، عَنْ مَالِكِ بِهِ.  
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ حَزْمٍ فِي «الْإِحْكَامِ» (ج ٦ ص ٥٥) مِنْ طَرِيقِ أَبَانَ بْنِ عَيْسَى ابْنِ دِينَارٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ عَنْ مَالِكٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: (دَعُوا السُّنَّةَ تَمْضِي، لَا تَعْرِضُوا لَهَا بِالرَّأْيِ).

وَذَكَرَهُ ابْنُ الْقَيْمِ فِي «إِعْلَامِ الْمُوقَّعِينَ» (ج ٢ ص ١٤٠).  
وَقَالَ الْإِمَامُ نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ، يَقُولُ: (مَنْ تَرَكَ حَدِيثًا مَعْرُوفًا فَلَمْ يَعْمَلْ بِهِ، وَأَرَادَ لَهُ عِلَّةً أَنْ يَطْرَحَهُ فَهُوَ مُبْتَدَعٌ).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ فِي «الْفَقِيهِ وَالْمُتَّفَقِ» (ج ١ ص ٣٨٦) مِنْ طَرِيقِ صَالِحِ بْنِ أَحْمَدَ التَّمِيمِيِّ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْبُلْبُلُ، نَا أَبُو حَاتِمٍ، قَالَ: سَمِعْتُ نُعَيْمَ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَقَالَ الْإِمَامُ الزُّهْرِيُّ: (الْإِعْتِصَامُ بِالسُّنَّةِ نَجَاةٌ). وَفِي لَفْظٍ: (كَانَ مَنْ مَضَى مِنْ عُلَمَائِنَا يَقُولُونَ: الْإِعْتِصَامُ بِالسُّنَّةِ نَجَاةٌ).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ اللَّالِكَايُ فِي «الْإِعْتِقَادِ» (ج ١ ص ٥٦)، وَابْنُ الْمُبَارَكِ فِي «الزُّهْدِ» (ج ١ ص ٢٨١)، وَالِدَّارِمِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٤٤)، وَالْأَصْبَهَانِيُّ فِي «الْحُجَّةِ» (ج ١ ص ٢٨١)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «جَامِعِ بَيَانَ الْعِلْمِ» (ج ١ ص ٥٩٢)، وَأَبُو الْفَتْحِ الْمَقْدِسِيُّ فِي «الْحُجَّةِ» (ج ١ ص ٢٥)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْحِلْيَةِ» (ج ٣ ص ٣٦٩)، وَالْقَاضِي عِيَاضٌ فِي «الشُّفَا» (ج ٢ ص ١٤)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «الْمَدْخَلِ» (٨٦٠)،

وَالْفَسَوِيُّ فِي «الْمَعْرِفَةِ وَالتَّارِيخِ» (ج ٣ ص ٣٨٦)، وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ص ١٤٣)، وَالْهَرَوِيُّ فِي «ذَمِّ الْكَلَامِ» (ج ٢ ص ٤٠٤)، وَالدِّينَوْرِيُّ فِي «الْمُجَالَسَةِ» (ج ٢ ص ٢٣٥)، وَابْنُ بَطَّةَ فِي «الإِبَانَةِ الْكُبْرَى» (ج ١ ص ٣٢٠)، وَالْأَجْرِيُّ فِي «الشَّرِيعَةِ» (ص ٣١٣) مِنْ طَرِيقِ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي «الرَّسَالَةِ الصَّفَدِيَّةِ» (ص ٢٥٧): (وَحِينًا دُفِعَ الْوَلِيُّ بِمُتَابَعَةِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَلَا رَيْبَ أَنَّ السُّنَّةَ؛ كَمَا كَانَ الزُّهْرِيُّ يَذْكُرُ عَمَّنْ مَضَى مِنْ سَلَفِ الْمُؤْمِنِينَ، قَالَ: «كَانَ مَنْ مَضَى مِنْ عَلَمَائِنَا يَقُولُونَ: الإِعْتِصَامُ بِالسُّنَّةِ نَجَاةٌ»). اهـ

وَقَالَ مَخْلَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ: (قَالَ لِي الْأَوْزَاعِيُّ: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، إِذَا بَلَغَكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَدِيثٌ فَلَا تَظُنُّ غَيْرَهُ، وَلَا تَقُولَنَّ غَيْرَهُ، فَإِنَّ مُحَمَّدًا إِنَّمَا كَانَ مُبَلِّغًا عَنْ رَبِّهِ).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ فِي «الْفَقِيهِ وَالْمُتَفَقِّهِ» (ج ١ ص ٣٨٧)، وَاللَّكَايُ فِي «الْإِعْتِقَادِ» (ج ١ ص ٣٥٣) مِنْ طَرِيقَيْنِ عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ الْهَيْثَمِ، نَا أَبُو عَثْمَانَ الصَّيَّادُ سَعِيدُ بْنُ الْمُغِيرَةَ، نَا مَخْلَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَكُلُّ خَيْرٍ فِي اتِّبَاعِ مَنْ سَلَفَ

وَكُلُّ شَرٍّ فِي ابْتِدَاعِ مَنْ خَلَفَ

قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «أُصُولِ السُّنَّةِ» (ص ٨): (لَا يَكُونُ صَاحِبُهُ مِنْ أَهْلِ

السُّنَّةِ؛ حَتَّى يَدَعَ الْجِدَالَ، وَيُؤْمِنُ بِالْآثَارِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الرِّسَالَةِ الصَّفَدِيَّةِ» (ص ١٨٠): (فَأَمَّا

السَّلَفُ، وَالْأَيْمَةُ، وَكَأَبْرُ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَالسُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ<sup>(١)</sup>؛ فَهُمْ أَوْلَى الطَّوَائِفِ بِمُوَافَقَةِ الْمَعْقُولِ الصَّرِيحِ، وَالْمَنْقُولِ الصَّحِيحِ). اهـ

\* لِذَا لَمَّا عَوَّلَ أَهْلُ الْبِدْعِ عَلَى عُقُولِهِمْ وَتَحَاكَمُوا إِلَيْهَا؛ كَثُرَ اضْطِرَابُهُمْ،

وَتَبَايَنَتْ آرَائُهُمْ، بَلْ وَوُجِدَ التَّضَادُّ فِي أَقْوَالِهِمْ فِي الْمَسْأَلَةِ الْوَاحِدَةِ، وَلَدَى الطَّائِفَةِ الْوَاحِدَةِ<sup>(٢)</sup>؛ اللَّهُمَّ سَلِّمْ سَلِّمْ .

\* وَهُؤُلَاءِ هُمْ الْحَيَارِيُّ؛ مِنَ التَّحْيِيرِ وَهُوَ الْوُقُوعُ فِي الْحَيْرَةِ، وَهِيَ: التَّرَدُّدُ،

وَالْإِضْطِرَابُ، وَعَدَمُ الْإِهْتِدَاءِ، وَهُمْ الْمُتَهَوِّكُونَ؛ مِنَ التَّهَوُّكِ وَهُوَ: الَّذِي يَقَعُ فِي كُلِّ

أَمْرٍ.<sup>(٣)</sup>

(١) قُلْتُ: فَمَنْ كَادَهُمْ فَصَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ... وَمَنْ عَانَدَهُمْ خَذَلَهُ اللَّهُ تَعَالَى ... لَا يَضُرُّهُمْ مِنْ خَذَلَهُمْ، وَلَا يُفْلِحُ مَنْ اعْتَرَلَهُمْ ... وَإِنَّ اللَّهَ عَلَى نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ.

(٢) وَأَنْظَرُ: «دَرْءٌ تَعَارَضِ الْعَقْلِ وَالنَّقْلِ» لابن تَيْمِيَّةَ (ج ٥ ص ٣٦٥)، وَ«الْمُتَوَاوِي» لَهُ (ج ١٧ ص ٣٥٧)، وَ«الْمُتَوَاوِي الْحَمَوِيَّةُ الْكُبْرَى» لَهُ أَيْضًا (ص ٢٤١ و ٢٤٣).

(٣) وَأَنْظَرُ: «لِسَانَ الْعَرَبِ» لابن مَنْظُورٍ (ج ٤ ص ٢٢٢ و ٢٢٣)، وَ(ج ١٠ ص ٥٠٨)، وَ«مُخْتَارَ الصَّحَاحِ» لِلرَّازِيِّ (ص ٦٦٢).

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتْوَى الْحَمَوِيَّةِ» (ص ٢٣٦): (وَعَلِمَ أَنَّ الضَّلَالَ وَالتَّهْوُوكَ إِنَّمَا اسْتَوْلَى عَلَى كَثِيرٍ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ بِنَدِيهِمْ كِتَابَ اللَّهِ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ، وَإِعْرَاضِهِمْ عَمَّا بَعَثَ اللَّهُ بِهِ مُحَمَّدًا ﷺ مِنَ الْبَيِّنَاتِ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الصَّوَاعِقِ الْمُرْسَلَةِ» (ج ١ ص ٢٣٠): (وَحَقِيقَةُ الْأَمْرِ: أَنَّ كُلَّ طَائِفَةٍ تَتَأَوَّلُ مَا يُخَالِفُ نَحْلَتَهَا وَمَذْهَبَهَا فَالْمَعْيَارُ عَلَى مَا يُتَأَوَّلُ وَمَا لَا يُتَأَوَّلُ هُوَ الْمَذْهَبُ الَّذِي ذَهَبَتْ إِلَيْهِ، وَالْقَوَاعِدُ الَّتِي أَصَلَّتْهَا فَمَا وَافَقَهَا أَقْرَبُهَا وَكَمْ يَتَأَوَّلُوهُ وَمَا خَالَفَهَا؛ فَإِنْ أَمَكَنَهُمْ دَفَعُهُ وَإِلَّا تَأَوَّلُوهُ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الدَّارِمِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الرَّدِّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ» (ص ٢١٦): (إِنَّ الَّذِي يُرِيدُ الشُّدُوزَ عَنِ الْحَقِّ، يَتَّبِعُ الشَّاذَّ مِنْ قَوْلِ الْعُلَمَاءِ، وَيَتَعَلَّقُ بِرَلَاتِهِمْ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتْاوَى» (ج ٥ ص ٤٠٩): (بَعْضُ الْخَائِضِينَ بِالتَّوِيلَاتِ الْفَاسِدَةِ يَتَشَبَّهُ بِالْفَاطِظِ تُنْقَلُ عَنْ بَعْضِ الْأَيْمَةِ، وَتَكُونُ إِذَا غَلَطًا أَوْ مُحَرَّفَةً). اهـ

وَعَنِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللهُ قَالَ: (إِذَا وَجَدْتُمْ فِي كِتَابِي خِلَافَ سَنَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقُولُوا بِسَنَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَدَعُوا مَا قُلْتُمْ).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ فِي «الْفَقِيهِ وَالْمُتَفَقِّهِ» (ج ١ ص ٣٨٦).  
وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَعَنِ الْإِمَامِ ابْنِ خُرَيْمَةَ رحمته الله قَالَ: (لَيْسَ لِأَحَدٍ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَوْلٌ إِذَا صَحَّ  
الْخَبْرُ عَنْهُ).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ مُحَمَّدُ بْنُ طَاهِرٍ فِي «السَّمَاعِ» (ق/ ٣ / ط)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «الْمَدْخَلِ»  
(ج ١ ص ٣٨)، وَالْخَطِيبُ فِي «الْفَقِيهِ وَالْمُتَّفَقِ» (ج ١ ص ٣٨٦).  
وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَعَنِ الْإِمَامِ مُجَاهِدٍ رحمته الله قَالَ: (لَيْسَ أَحَدٌ إِلَّا يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ، وَيُتْرَكُ مِنْ قَوْلِهِ  
إِلَّا النَّبِيُّ ﷺ).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الْمَدْخَلِ» (ص ١٠٧)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْحِلْيَةِ» (ج ٣  
ص ٣٠٠)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الْجَامِعِ» (ج ٢ ص ٩١) وَالْخَطِيبُ فِي «الْفَقِيهِ وَالْمُتَّفَقِ»  
(ج ١ ص ١٧٦).  
وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَعَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ رحمته الله قَالَ: (مَنْ رَدَّ حَدِيثَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَهُوَ عَلَى  
شَفَا هَلَكَةٍ).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الْأَصْبَهَانِيُّ فِي «الْحُجَّةِ» (ج ١ ص ١٩٢)، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «مَنَاقِبِ  
الْإِمَامِ أَحْمَدَ» (ص ٢٤٩)، وَالْخَطِيبُ فِي «الْفَقِيهِ وَالْمُتَّفَقِ» (ج ١ ص ٢٨٩)،  
وَاللَّكَايْنِيُّ فِي «أُصُولِ الْاِعْتِقَادِ» (٧٣٣).

وَأَسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

قُلْتُ: إِنَّا نَتَّبِعُ، وَلَا نَبْتَدِعُ، وَنَقْتَدِي، وَلَا نَبْتَدِي، وَلَنْ نَضِلَّ مَا تَمَسَّكْنَا بِالْآثَارِ.<sup>(١)</sup>  
 قَالَ قَوَامُ السُّنَّةِ الْأَصْبَهَانِيِّ فِي «الْحُجَّةِ» (ج ١ ص ٢٣٧): (أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ  
 السُّنَّةَ عَنِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَأَخَذَ الصَّحَابَةُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَخَذَ التَّابِعُونَ عَنِ  
 الصَّحَابَةِ الَّذِينَ أَشَارَ إِلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْإِقْتِدَاءِ بِهِمْ، ثُمَّ أَشَارَ الصَّحَابَةُ إِلَى التَّابِعِينَ  
 مِنْ بَعْدِهِمْ). اهـ

وَقَالَ قَوَامُ السُّنَّةِ الْأَصْبَهَانِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْحُجَّةِ» (ج ١ ص ٣٦٤): (وَشِعَارُ أَهْلِ  
 السُّنَّةِ اتِّبَاعُهُمُ السَّلَفَ الصَّالِحَ، وَتَرْكُهُمْ كُلَّ مَا هُوَ مُبْتَدَعٌ مُحَدَّثٌ). اهـ  
 وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ رَحِمَهُ اللَّهُ: (فَالصَّحَابَةُ أَخَذُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَلْفَاظَ الْقُرْآنِ  
 وَمَعَانِيهِ، بَلْ كَانَتْ عِنَايَتُهُمْ بِأَخْذِ الْمَعَانِي أَعْظَمَ مِنْ عِنَايَتِهِمْ بِالْأَلْفَاظِ، يَأْخُذُونَ  
 الْمَعَانِيَ أَوْلًا، ثُمَّ يَأْخُذُونَ الْأَلْفَاظَ).<sup>(٢)</sup> اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الرِّسَالَةِ الصَّفَدِيَّةِ» (ص ٢٩٠): (وَأَمَّا  
 التَّأْوِيلُ بِمَعْنَى: صَرَفِ اللَّفْظِ عَنْ مَفْهُومِهِ إِلَى غَيْرِ مَفْهُومِهِ؛ فَهَذَا لَمْ يَكُنْ هُوَ الْمَرَادُ  
 بِلَفْظِ التَّأْوِيلِ فِي كَلَامِ السَّلَفِ... وَكَانَ السَّلَفُ يُنْكِرُونَ التَّأْوِيلَاتِ الَّتِي تُخْرِجُ الْكَلَامَ

(١) وَأَنْظُرْ: «الْحُجَّةُ فِي بَيَانِ الْمَحَجَّةِ» لِأَبِي الْقَاسِمِ الْأَصْبَهَانِيِّ (ج ١ ص ١٠٤)، وَ«الْفَتَاوَى الْحَمَوِيَّةَ الْكُبْرَى»  
 لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (ص ٣٣٣)، وَ«الْفَتَاوَى» لَهُ (ج ١٦ ص ٤١٠)، وَ(ج ١٧ ص ٣٦٣).

(٢) وَأَنْظُرْ: «مُخْتَصَرُ الصَّوَائِقِ الْمُرْسَلَةِ» (ج ٢ ص ٣٣٩).

عَنْ مُرَادِ اللَّهِ تَعَالَى، وَرَسُولِهِ ﷺ؛ الَّتِي هِيَ مِنْ نَوْعِ تَحْرِيفِ الْكَلِمِ عَنْ مَوَاضِعِهِ، فَكَانُوا يُنْكِرُونَ التَّأْوِيلَ الْبَاطِلَ الَّذِي هُوَ التَّفْسِيرُ الْبَاطِلُ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الرَّسَالَةِ الصَّفَدِيَّةِ» (ص ٥٦٧): (وَكُلُّ مَنْ خَالَفَ مَا جَاءَتْ بِهِ الرُّسُلُ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ فَهُوَ ضَالٌّ، مِنْ أَيِّ الطَّوَائِفِ كَانَ، فَإِنَّ اللَّهَ بَعَثَهُمْ بِالْحَقِّ، وَالْمَعْتَمُولُ الصَّرِيحُ دَائِمًا يُوَافِقُ مَا جَاءَتْ بِهِ الرُّسُلُ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ لَمْ يُخَالَفِ الْعَقْلَ الصَّرِيحَ شَيْئًا مِمَّا جَاءَتْ بِهِ الرُّسُلُ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ). اهـ

قَالَ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَعِي ضَالِّينَ﴾ [أَلْ عَمْرَانَ: ١٦٤].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَى لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [الْعَنْكَبُوتُ: ٥١].

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللهُ فِي «جَلَاءِ الْأَفْهَامِ» (ص ٢٨٦): (وَلَمْ يَدَعْ لِأُمَّتِهِ حَاجَةً فِي هَذَا التَّعْرِيفِ لَا إِلَى مَنْ قَبْلَهُ، وَلَا إِلَى مَنْ بَعْدَهُ بَلْ كَفَاهُمْ، وَشَفَاهُمْ، وَأَغْنَاهُمْ عَنْ كُلِّ مَنْ تَكَلَّمَ فِي هَذَا الْبَابِ: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَى لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [الْعَنْكَبُوتُ: ٥١]). اهـ

قُلْتُ: وَالنَّبِيُّ ﷺ كَانَ أَعْلَمَ النَّاسِ بِرَبِّهِ وَمَوْلَاهُ؛ كَمَا قَالَ ﷺ: (فَوَاللَّهِ إِنِّي لَأَعْلَمُهُمْ بِاللَّهِ، وَأَشَدَّهُمْ لَهُ خَشِيَّةً).<sup>(١)</sup>

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٦١٠١) مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ رحمته الله فِي «هِدَايَةِ الْحَيَارَى» (ص ٣٣٠): (إِنَّ مُحَمَّدًا صلوات الله عليه أَرْشَدَ النَّاسَ إِلَى جَمِيعِ الْحَقِّ حَتَّى أَكْمَلَ اللَّهُ بِهِ الدِّينَ، وَأَتَمَّ بِهِ النِّعْمَةَ.  
\* وَلِهَذَا كَانَ خَاتَمَ الْأَنْبِيَاءِ فَإِنَّهُ لَمْ يَبْقَ شَيْءٌ يَأْتِي بِهِ غَيْرُهُ، وَأَخْبَرَ مُحَمَّدٌ صلوات الله عليه بِكُلِّ مَا يَأْتِي مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ، وَالْقِيَامَةِ، وَالْحِسَابِ، وَالصَّرَاطِ، وَوَزْنِ الْأَعْمَالِ، وَالْجَنَّةِ وَأَنْوَاعِ نَعِيمِهَا، وَالنَّارِ وَأَنْوَاعِ عَذَابِهَا). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ رحمته الله فِي «الصَّوَاعِقِ الْمُرْسَلَةِ» (ج ١ ص ١٥٠): (اِقْتَضَتْ رَحْمَةُ الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ أَنْ بَعَثَ الرَّسُلَ بِهِ مُعَرِّفِينَ، وَإِلَيْهِ دَاعِينَ، وَلِمَنْ أَجَابَهُمْ مُبَشِّرِينَ، وَلِمَنْ خَالَفَهُمْ مُنْذِرِينَ، وَجَعَلَ مِفْتَاحَ دَعْوَتِهِمْ، وَزُبْدَةَ رِسَالَتِهِمْ: مَعْرِفَةَ الْمَعْبُودِ سُبْحَانَهُ بِأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ؛ إِذْ عَلَى هَذِهِ الْمَعْرِفَةِ تَنْبِيهِ مَطَالِبِ الرِّسَالَةِ جَمِيعُهَا ... فَاسَاسُ دَعْوَةِ الرَّسُلِ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمْ مَعْرِفَةُ اللَّهِ سُبْحَانَهُ بِأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ). اهـ

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ رحمته الله فِي «الصَّوَاعِقِ الْمُرْسَلَةِ» (ج ٢ ص ٦٥٥): (فَإِنَّ الْأُمَّةَ كُلَّهَا تَنْقُلُ عَمَّنْ قَبْلَهَا، وَمَنْ قَبْلَهَا عَمَّنْ قَبْلَهَا حَتَّى يَنْتَهِيَ الْأَمْرُ إِلَى الرَّسُولِ صلوات الله عليه). اهـ  
قُلْتُ: فَتَأَمَّلْ هَذَا الْفِقْهَ فِي الدِّينِ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ كَفَى بِاللَّهِ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ شَهِيدًا يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾

[العنكبوت: ٥٢].

قُلْتُ: وَإِنَّ إِجْمَاعَ أَهْلِ الْأَثَرِ الْمُنْعَقِدِ عَلَى إِبْتِثَاتِ الْأَحْكَامِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْآثَارِ، يُمَثَّلُ حَقِيقَةَ الْأَمْرِ، وَأَنَّهُ لَمْ يَخْرُجْ عَنْ إِجْمَاعِهِمْ<sup>(١)</sup>: «إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ» [البقرة: ١٣٠].

\* فَإِذَا ثَبَّتَ إِجْمَاعُ الْأُمَّةِ عَلَى حُكْمٍ فِي الْأَصُولِ وَالْفُرُوعِ، لَمْ يَكُنْ لِأَحَدٍ أَنْ يَخْرُجَ عَنْ إِجْمَاعِهِمْ؛ فَإِنَّ الْأُمَّةَ لَا تَجْتَمِعُ عَلَى ضَلَالَةٍ<sup>(٢)</sup>.

قَالَ تَعَالَى: «وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصَلِّهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا» [النساء: ١١٥].

قُلْتُ: وَهَذَا تَقْرِيرٌ لِإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ عَلَىٰ وَجُوبِ تَلَقِّي أَحَادِيثِ الرَّسُولِ ﷺ فِي بَابِ الْفِقْهِ بِالْقَبُولِ وَالتَّسْلِيمِ، وَالْعَمَلِ بِمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ، وَالِإِيمَانِ بِهَا.

قُلْتُ: فَالصَّحَابَةُ ﷺ، وَالتَّابِعُونَ الْكِرَامِ: أَجْمَعُوا عَلَى تَلَقِّي أَخْبَارِ الرَّسُولِ ﷺ بِالْقَبُولِ وَعَدَمِ التَّكَلُّفِ فِيهَا، وَهَذَا هُوَ الْوَاجِبُ فِي هَذَا الْبَابِ؛ أَنْ تُقَرَّرَ هَذِهِ النُّصُوصُ الشَّرْعِيَّةُ بِإِبْتِثَاتٍ حَقَائِقِهَا، وَفَهْمٍ مَعَانِيهَا<sup>(٣)</sup>.

قُلْتُ: فَإِجْمَاعُ الْمُؤْمِنِينَ حُجَّةٌ مِنْ جِهَةٍ أَنْ مُخَالَفَتَهُمْ مُسْتَلْزِمَةٌ لِمُخَالَفَةِ الرَّسُولِ ﷺ، وَأَنَّ كُلَّ مَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ فِيهِ نَصٌّ عَنِ الرَّسُولِ ﷺ<sup>(٤)</sup>.

(١) وَأَنْظُرْ: «الصَّوَاعِقُ الْمُرْسَلَةُ» لابن القيم (ج ٣ ص ١٠١٠)، و«إِعَاثَةُ اللَّهْفَانِ» لَهُ (ج ٢ ص ٣٧٠).  
 (٢) وَأَنْظُرْ: «الْفِتَاوَى» لابن تيمية (ج ٢ ص ٩٠)، و«الْعُدَّةُ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ» لِأَبِي يَعْلَى (ج ٤ ص ١٠٥٨)، وَ«رُوضَةُ النَّاطِرِ» لِابْنِ قُدَّامَةَ (ج ٢ ص ٤٤١)، وَ«الْمُسَوِّدَةُ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ» لِأَبِي تَيْمِيَّةَ (ص ٣١٥).  
 (٣) وَأَنْظُرْ: «الصَّوَاعِقُ الْمُرْسَلَةُ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ وَالْمُعْطَلَةِ» لِابْنِ الْقَيْمِ (ج ٢ ص ٢٠٨ وَ ٢١٠)، وَ(ج ٤ ص ١٤٥٣)، وَ«التَّمْهِيدُ لِمَا فِي الْمُوطَأِ مِنَ الْمَعَانِي وَالْأَسَانِيدِ» لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (ج ٧ ص ١٤٥).

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ رحمته الله فِي «الصَّوَاعِقِ الْمُرْسَلَةِ» (ج ٣ ص ١١٦٥): (إِنَّ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ مِنَ الْإِثْبَاتِ مَعْلُومٌ بِالضَّرُورَةِ مِنْ دِينِهِ؛ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ بِالْأَدِلَّةِ الْيَقِينِيَّةِ فَلَا يُمَكِّنُ مَعَ تَصَدِيقِ الرَّسُولِ ﷺ مُخَالَفَةَ ذَلِكَ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الصَّابُونِيُّ رحمته الله فِي «عَقِيدَةِ السَّلَفِ» (ص ٣٢١): (هَكَذَا يَنْبَغِي لِلْمَرْءِ أَنْ يُعْظَمَ أَخْبَارَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَيَقَابِلَهَا بِالْقَبُولِ وَالتَّسْلِيمِ وَالتَّصَدِيقِ، وَيُنْكِرُ أَشَدَّ الْإِنْكَارَ عَلَى مَنْ يَسْلُكُ فِيهَا غَيْرَ هَذَا). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته الله فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٩ ص ٢٠٣): (لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مَعَ الْإِنْسَانِ أَصُولٌ كَلِيَّةٌ تُرَدُّ إِلَيْهَا الْجُزْئِيَّاتُ؛ لِتَتَكَلَّمَ بِعِلْمٍ وَعَدْلٍ، ثُمَّ يَعْرِفُ الْجُزْئِيَّاتِ كَيْفَ وَقَعَتْ، وَإِلَّا فَيَقْتَلِي فِي كَذِبٍ وَجَهْلٍ فِي الْجُزْئِيَّاتِ، وَجَهْلٍ وَظُلْمٍ فِي الْكَلِّيَّاتِ فَيَتَوَلَّدُ فَسَادٌ عَظِيمٌ). اهـ

قُلْتُ: وَلِهَذَا فَإِنَّهُ يَتَرْتَّبُ عَلَى الْعِنَايَةِ بِالْقَوَاعِدِ الْمَأْثُورَةِ، وَالْأَصُولِ الْكَلِّيَّةِ الْمَنْقُولَةِ عَنِ السَّلَفِ الصَّالِحِ مِنَ الْفَوَائِدِ، وَالْمَنَافِعِ مَا لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ؛ لِأَنَّ فِيهَا تَجْلِيَةً لِلْأَحْكَامِ، وَتَوْضِيحًا لِلْمَسَائِلِ، وَإِزَالَةً لِلْبَسِ، وَأَمْنًا مِنَ الْخَلْطِ وَالْخَبْطِ فِي الدِّينِ.<sup>(١)</sup>

(٤) وَانظُرْ: «الْفَتَاوَى» لابن تَيْمِيَّةَ (ج ٧ ص ٣٨ و ٣٩)، وَ«أَحْكَامُ أَهْلِ الدِّمَةِ» لابن الْقَيْمِ (ج ٢ ص ٨١٤)، وَ«حَادِي الْأَرْوَاحِ» لَهُ (ص ٤٢٢)، وَ«الصَّوَاعِقُ الْمُرْسَلَةُ» لَهُ أَيْضًا (ج ٢ ص ٦٥٥).

(١) وَانظُرْ: «الرِّيَاضُ النَّاصِرَةُ» لِلشَّيْخِ السَّعْدِيِّ (ص ٢٤٣)، وَ«طَرِيقَ الْوُصُولِ إِلَى الْعِلْمِ الْمَأْمُولِ» لَهُ (ص ١٨).

قُلْتُ: فَمَذْهَبُ الْجُمْهُورِ؛ أَنَّهُ لَا عِبْرَةَ بِإِخْتِلَافِ الْمَطَالِعِ؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ ﷺ: (صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَيْهِ)، فَيَلْزَمُ غَيْرَهُمْ مَا لَزِمَهُمْ.

\* وَلِذَلِكَ؛ فَيُحْرَمُ إِنْشَاءُ الْخِلَافِ فِي بُلْدَانِ الْمُسْلِمِينَ عَلَى مُخَالَفَةِ هَذَا الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ فِي صَوْمِ جَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ بِرُؤْيَةِ بَلَدٍ وَاحِدٍ شَرْقًا وَغَرْبًا<sup>(١)</sup>، لِأَنَّ ذَلِكَ كَانَ عَلَيْهِ الْعَمَلُ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ<sup>(٢)</sup>: ﴿ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ﴾ [المائدة: ٥٤].

تَنْبِيْهُ: لَكِنْ لَوْ خَالَفَ حَاكِمُ الْبِلَادِ ذَلِكَ، وَأَمَرَ النَّاسَ بِالصِّيَامِ، وَالْإِفْطَارِ بِنَاءً عَلَى مَا أُخْبِرَ بِوَأَسْطَةِ نُوَابِهِ، فِيمَا يُسَمَّى: بِ(الشُّؤُونِ الْإِسْلَامِيَّةِ)، أَوْ أَمَرَهُمْ بِالصِّيَامِ عَلَى (التَّقْوِيمِ الْفَلَكَيِّ)، أَوْ (الْحِسَابِ الْفَلَكَيِّ)، أَوْ يُقَدِّمُ فِي الصِّيَامِ، أَوْ يُؤَخِّرُ كَيْفَ يَشَاءُ، فَوَجَبَ عَلَى النَّاسِ فِي بَلَدِهِ أَنْ يَصُومُوا، وَأَنْ يَفْطِرُوا مَعَهُ دَرَاءً لِلْفِتْنَةِ فِي الْبَلَدِ، لِأَنَّ الصَّوْمَ يَوْمَ صَوْمِ النَّاسِ، وَالْفِطْرَ يَوْمَ يَفْطِرُ النَّاسُ فِي الْبَلَدِ، وَالْإِثْمَ عَلَيْهِ، وَعَلَى مَنْ أَفْتَاهُ بِذَلِكَ، اللَّهُمَّ غَفْرًا.

(١) وَأَنْظُرْ: «التَّعْلِيْقُ عَلَى رِسَالَةِ حَقِيقَةِ الصِّيَامِ» لَشَيْخِنَا ابْنِ عَثْمِينَ (ص ١٢٧).

(٢) لِذَلِكَ يُحْرَمُ عَلَى الَّذِينَ ابْتَلَوْا بِالْحِزْبِيَّةِ، وَالطَّائِفِيَّةِ مِنْ أَتْبَاعِ الْمَذَاهِبِ الْعَقْدِيَّةِ، كَ: «الْمَذْهَبِ الْإِبَاضِيِّ»، وَ«الْمَذْهَبِ الصُّوفِيِّ»، وَغَيْرِ ذَلِكَ، الَّذِينَ سَيَطَرُوا عَلَى الْفِتَاوَى فِي الشُّؤُونِ الْإِسْلَامِيَّةِ فِي بُلْدَانِ الْمُسْلِمِينَ، أَنْ يَحْمِلُوا النَّاسَ عَلَى مُخَالَفَةِ الشَّرْعِ أَوَّلًا، وَمُخَالَفَةِ بُلْدَانِ الْمُسْلِمِينَ ثَانِيًا، لِإِخْتِلَافِهِمْ مَعَهُمْ فِي الْأَصُولِ وَالْفُرُوعِ.

\* بَلْ رَأَيْنَا مِنْ بَعْضِ الدُّوَلِ عَجَبًا عَجَابًا، إِذَا صَلَحَتِ الْعِلَاقَاتُ بَيْنَ الدَّوَلَتَيْنِ، فَالرُّؤْيَةُ وَاحِدَةٌ! وَإِنْ سَاءَتِ الْعِلَاقَاتُ اخْتَلَفَتِ الْمَطَالِعُ!، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

وَأَنْظُرْ: «التَّعْلِيْقُ عَلَى رِسَالَةِ حَقِيقَةِ الصِّيَامِ» لَشَيْخِنَا ابْنِ عَثْمِينَ (ص ١٢٧).

فَائِدَةٌ: وَلَا بَأْسَ بِالصَّوْمِ، أَوْ الْإِفْطَارِ عَنْ طَرِيقِ: «الْمِذْيَاعِ»، الَّذِي تَبَيَّنَتْ حُكُومَةُ  
 الْبَلَدِ إِذَا ثَبَّتَتْ عِنْدَهَا دُخُولُ شَهْرِ رَمَضَانَ، أَوْ خُرُوجُهُ مِنْ طَرِيقِ الْمَحْكَمَةِ الشَّرْعِيَّةِ.  
 \* وَبِذَلِكَ يَجِبُ عَلَى كُلِّ مَنْ سَمِعَ الْخَبَرَ مِنَ الْحُكُومَةِ أَنْ يَعْتَمِدَ خَبَرَ:  
 «الْإِذَاعَةَ»، فَيَصُومَ بِذَلِكَ، وَيُفْطِرُ تَبَعًا لِحَاكِمِهِ، وَإِخْوَانِهِ الْمُسْلِمِينَ فِي بَلَدِهِ.<sup>(١)</sup>

هَذَا آخِرُ مَا وَقَفَنِي اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى إِلَيْهِ فِي تَصْنِيفِ هَذَا الْكِتَابِ النَّافِعِ الْمُبَارَكِ  
 - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - سَائِلًا رَبِّي جَلَّ وَعَلَا أَنْ يَكْتُبَ لِي بِهِ أَجْرًا، وَيَحُطَّ عَنِّي بِهِ وَزْرًا،  
 وَأَنْ يَجْعَلَهُ لِي عِنْدَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ذُخْرًا ... وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّم  
 وَبَارَكَ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ  
 وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.

(١) وَأَنْظُرْ: «الْفَتَاوَى» لِلشَّيْخِ ابْنِ بَارِزٍ (ج ١٥ ص ٨٦ و ٨٧ و ٨٨).

## فَهْرَسُ الْمَوْضُوعَاتِ

| الرَّقْمُ الْمَوْضُوعُ   | الصفحة |
|--|--------|
| (١) الْمُقَدِّمَةُ.....  | ٥      |
| (٢) ذَكَرُ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّهُ إِذَا ثَبَّتَتْ رُؤْيَا الْهَلَالِ لِدُخُولِ شَهْرِ رَمَضَانَ، وَخُرُوجِهِ فِي بَلَدٍ مِنْ بُلْدَانِ الْمُسْلِمِينَ، فَوَجَبَ عَلَى بَقِيَّةِ الْبُلْدَانِ الْإِسْلَامِيَّةِ أَنْ تَصُومَ، وَتُفْطَرَ بِهَذِهِ الرُّؤْيَا وَلَا عِبْرَةَ بِاخْتِلَافِ الْمَطَالِعِ؛ لِتَوْحِيدِ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ فِي عِبَادَتِهَا كُلِّهَا عَلَى نَهْجِ الشَّرِيعَةِ الْمُطَهَّرَةِ..... | ١٩     |

